مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 29 كانون الثاني 2024

مقالات

معهد أبحاث الأمن القومي: السيطرة على شمال غزة أمر ضروري لتحقيق أهداف الحرب

بقلم أودي ديكل

لتحقيق أهداف الحرب، يتعين على إسرائيل ألا تتنازل عن الحاجة إلى السيطرة الكاملة على شمال قطاع غزة إلى أن يتم تشكيل هيئة حكم معتدلة لإدارة المنطقة، وإلى أن يتم إغلاق ممر فيلادلفيا الذي يخدم كطريق للتهريب، بإحكام. وهذا وحده سيمنع تعافي حماس

في المرحلة الحالية من القتال، تحتاج إسرائيل إلى مزيج من نهجين:

(1) تحقيق السيطرة الكاملة على شمال قطاع غزة؛

(2) إغلاق ممر فيلادلفيا الذي يستخدم للتهريب بشكل محكم كحل عملي لمنع حماس والجماعات الإرهابية الأخرى من إعادة التسلح. وفصل شمال غزة عن بقية القطاع، ومنع حماس من التعافي، وفي الوقت نفسه، تشجيع ظهور قيادة محلية لا تخاف من حماس لأن الجيش الإسرائيلي يسيطر عسكريا على المنطقة، وإلى جانب إغلاق طرق التهريب هناك تطابق الأهداف التي حددتها حكومة إسرائيل لهذه الحرب – على الأقل في شمال غزة. وتشمل هذه الأهداف: تدمير قدرات حماس العسكرية والحكومية؛ وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين؛ ونزع السلاح في المنطقة؛ وخلق الظروف التي ستمنح الجيش الإسرائيلي حرية العمل في القطاع؛ وإنشاء منطقة أمنية على طول حدود غزة؛ وخلق الظروف الأمنية اللازمة للسماح للإسرائيليين بالعودة إلى منازلهم في شمال غرب النقب. إن السيطرة على شمال غزة يمكن أن تكون ورقة مساومة في المفاوضات من أجل إطلاق سراح المحتجزين، ويمكن أيضًا اعتبار نقلها إلى هيئة حكم مسؤولة ومعتدلة بمثابة إجراء يساهم في تنفيذ إطار عمل الرئيس بايدن للشرق الأوسط: أي بنية إقليمية جديدة وتطبيع بين إسرائيل والسعودية.

إن أهداف الحرب في قطاع غزة، كما حددتها الحكومة الإسرائيلية هي تدمير قدرات حماس الحكومية والعسكرية، وخلق واقع جديد في غزة يمنع حماس من استعادة السيطرة هناك، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى إطلاق سراح المحتجزين.

وقد ركز النهج العملياتي على القضاء على قيادة حماس؛ وتفكيك الجناح المسلح للتنظيم من خلال تدمير تسلسل قيادته، وتحييد نظام القيادة والسيطرة الخاص به، واعتقال أو قتل أكبر عدد ممكن منهم؛ وتدمير شبكات الأنفاق التابعة لحماس؛ وتدمير البنية التحتية المستخدمة في تصنيع الأسلحة وتخزينها وإخفائها؛ وتحييد آليات حماس المدنية؛ وتدمير مؤسساتها ورموزها السيادية. لقد أحرزت إسرائيل تقدماً، ولو ببطء، نحو تحقيق كل هذه الأهداف منذ بداية الحرب. ومع ذلك فإن "صورة النصر" تظل بعيدة المنال (إذا كان ذلك ممكناً).

ويرجع ذلك أساسًا إلى الصعوبة التي يواجهها الجيش الإسرائيلي في تحديد موقع وتحييد القادة المركزيين الثلاثة لحماس: يحيى السنوار، ومحمد ضيف، ومروان عيسى. وفي ما يلي تقييم لإنجازات الحرب العسكرية بناءً على المعلومات التي نشرتها وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بمناسبة مرور 100 يوم من القتال:

. نجح الجيش الإسرائيلي في تفكيك الإطار العملياتي لحماس – الألوية والكتائب –شمال ووسط غزة. في المجمل، وتفكيك 17 كتيبة من أصل 24 كتيبة تابعة لحماس، ولكن لا يزال هناك المئات، إن لم يكن الآلاف من الذين يخرجون من الأنفاق، ليس لمهاجمة قوات الجيش الإسرائيلي فقط ولكن أيضًا ليظهروا لشعب غزة أن حماس لا تزال على قيد الحياة. كما أن حماس ليس لديها مشكلة في تجنيد جيل جديد من الناشطين. وتم إطلاق أكثر من 11 ألف صاروخ على الأراضي الإسرائيلية، وتم اعتراض أكثر من 95% من الصواريخ التي هددت بضرب أهداف داخل إسرائيل من قبل أنظمة الدفاع الجوي العسكرية.

. لقد هاجمت إسرائيل ودمرت مواقع إطلاق الصواريخ التابعة لحماس والجهاد الإسلامي، لكن كلا المنظمتين لا تزال لديهما القدرة على إطلاق الصواريخ في عمق الأراضي الإسرائيلية وعلى النقب الغربي. وقد قتل الجيش الإسرائيلي حوالي 9000 إرهابي في غزة – بما في ذلك قائدي ألوية و19 قائد كتيبة – بالإضافة إلى أكثر من 50 قائد سرية.

. تدمير البنية التحتية والأنفاق تحت الأرض: كانت شبكة الأنفاق الضخمة التي تم اكتشافها في غزة أكثر اتساعًا وتعقيدًا بكثير مما عرفته المخابرات الإسرائيلية مسبقًا. التقييم الحالي هو أن الأنفاق تمتد لأكثر من 700 كيلومتر، مع أكثر من 5700 مدخل (بما في ذلك تحت كل مدرسة ومسجد ومستشفى تقريبا). تلعب الأنفاق دورًا استراتيجيًا رئيسيًا لحماس – حماية قادتها، وحماية أنظمة القيادة والسيطرة الخاصة بها، وإخفاء المحتجزين، والسماح لإرهابيي حماس بالتحرك داخل غزة دون أن يتم اكتشافهم، حتى في المناطق التي قتل فيها الجيش الإسرائيلي بالفعل معظم الإرهابيين، وتكون بمثابة الأنفاق.

. البنية التحتية اللازمة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل. إن هدم الأنفاق مهمة معقدة، ونظرًا لحجم الأنفاق وتعقيدها، فإنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر بالنسبة للقوات الإسرائيلية. وسوف يستغرق وقتا طويلا لإكمال هذه المهمة.

. تدمير صناعة حماس العسكرية: توجد مصانع لتصنيع الأسلحة والذخائر فوق الأرض وتحتها في قطاع غزة، خاصة في مخيمات اللاجئين وسط غزة. إن تدميرها أمر حيوي لضمان عدم إعادة تسليح المنظمة في المستقبل.

. تدمير البنية التحتية الحكومية لحماس: لا تزال مجالس الطوارئ التابعة لحماس، المسؤولة عن النشاط المدني في زمن الحرب، تعمل، ويبدو أنها استعادت قوتها في شمال غزة، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأحياء الشمالية ومخيمات اللاجئين.

. السيطرة المدنية: بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية مناقشة حكم حماس في غزة "في اليوم التالي"، لم يتم إنشاء أي آلية لتنسيق الجهود المدنية هناك. ويرفض المجتمع الدولي والدول العربية العملية التورط في غزة مرة أخرى ما دام لا يوجد إطار سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني أيضاً. فالأمم المتحدة لا تقوم بإعداد فريق عمل دولي لتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار غزة – والسلطة الفلسطينية التي أظهرت علامات الاستعداد لتحمل المسؤولية والبقاء على صلة لا تعتبرها الحكومة الإسرائيلية، أو شعب غزة، شرعية. .

. الاعتبارات الإنسانية: إن الكثير من المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة عبر معبر رفح الحدودي لا تصل إلى هدفها المقصود في شمال غزة لأن أعضاء حماس والعناصر الإجرامية يختطفون الشاحنات وهي في طريقها شمالاً. ومن دون اتخاذ قرار بشأن تنفيذ الجهود المدنية في شمال غزة، لن يكون هناك جهاز مسؤول عن النظام العام يمكنه ضمان وصول المساعدات إلى وجهتها المقصودة. وعلى نحو مماثل، فإن الاعتماد على وكالة الأمم المتحدة للاجئين، الأونروا، لتوفير المأوى لسكان غزة النازحين وتوزيع المساعدات الإنسانية (في المقام الأول المياه والغذاء والأدوية) يظل عاملاً رئيسياً. وتخضع الأونروا لسيطرة حماس، ومعظم موظفيها ينتمون إلى حماس. وحتى الآن لم تقدم إسرائيل أي بديل للأونروا.

. البعد السياسي: أجلت الحكومة الإسرائيلية أي مناقشة حول "اليوم التالي" للحملة العسكرية ضد حماس لأسباب سياسية داخلية، وليس لأسباب سياسية تتعلق بالدولة. ويستمر التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هناك فجوات متزايدة في ما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها" في حكم غزة، وحجم المساعدات الإنسانية المطلوبة، وإعطاء الأولوية لإطلاق سراح الرهائن على هزيمة الجناح العسكري لحماس، طول المدة التي ستستغرقها المناورة البرية الإسرائيلية في عمق غزة. هناك قدر كبير من الشكوك من جانب مصر بسبب تصريحات بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية التي تدعو إلى تهجير سكان غزة جنوبا إلى مصر، فضلا عن عدم وضوح نوايا إسرائيل فيما يتعلق بممر فيلادلفيا على الحدود. الحدود مع مصر والجانب الفلسطيني من معبر رفح.

. أكملت إسرائيل المرحلة الأولى من هجومها البري في شمال غزة بعد أن حققت أهدافها: تفكيك حكم حماس والألوية الشمالية لجناحها المسلح، فضلاً عن تحييد البنية التحتية الإرهابية وتدمير الأنفاق. وفي الوقت نفسه، أدى تقليص ترتيب المعركة في المنطقة (مع إعادة جنود الاحتياط إلى منازلهم) والسيطرة على المحيط الأمني للمنطقة إلى قيام عناصر حماس الأمنية، وخاصة الشرطة المدنية (بصفتها مدنية) وبدأت العمل بشكل علني في أحياء مدينة غزة وبلداتها ومخيمات اللاجئين في شمال غزة. وهم ينسقون عملياتهم مع البلديات والسلطات المحلية، التي تعمل على إزالة الأنقاض وتمهيد الطريق أمام السكان النازحين للعودة من جنوب غزة (بناء على توجيهات الجيش الإسرائيلي، انتقل نحو مليون شخص جنوبا)، فضلا عن العمل على إعادة فتح مستشفى الشفاء. وهكذا أثبتت حماس أنها لا تزال الحاكم الفعلي لغزة وأن الجيش الإسرائيلي فشل في تحقيق أهدافه الحربية.

. إن حماس تركز على البقاء وتحاول جاهدة خلق أسطورة مفادها أنه من غير الممكن هزيمتها، على أمل أن الضغوط المحلية والدولية المفروضة على إسرائيل سوف تجبرها على وقف الحرب. تناول رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، هذه القضية في 13 كانون الثاني (يناير) قائلاً: "إن قيادة حماس تعلق آمالها على وقف إطلاق النار، وهي مقتنعة بأن هذه اللحظة

قريبة. أهداف الحرب معقدة وصعبة التحقيق وستستغرق وقتاً طويلاً – قلنا ذلك منذ اللحظة الأولى. ومن أجل تفكيك حماس، فإن الصمود والصبر ضروريان. لقد أكملنا تفكيك الإطار العسكري لحماس في شمال غزة، والآن تشارك القوات في مهام لتعميق هذه الإنجازات في هذه المنطقة والحفاظ عليها. لا يزال هناك إرهابيون، ولا تزال هناك بعض البنية التحتية. سنواصل الهجوم والمطاردة والتدمير".

في المرحلة الحالية من القتال، لدى إسرائيل عدد من مسارات العمل البديلة – بعضها يكمل بعضها البعض:

- مواصلة المناورة البرية للسيطرة على منطقة رفح وممر فيلادلفيا: هذه المنطقة حيوية لمنع تهريب الأسلحة والذخيرة إلى غزة وضمان عدم استعادة حماس قوتها وإعادة بناء قوتها بعد الحرب. ومن الممكن أن يتولى المصريون عملية إغلاق الحدود بين غزة ومصر، ولكن هناك حاجة إلى آلية فعالة تشرف عليها الولايات المتحدة، لضمان التنفيذ الناجح من قبل القاهرة (تجربة الماضي ليست مشجعة).

. صفقة المحتجزين أولاً: وقف القتال وإطلاق سراح الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية مقابل جميع المحتجزين. وهذا يعني أن قادة حماس ووحداتها سيظلون على قيد الحياة، وأن قطر، باعتبارها الوسيط في الصفقة تضمن بقاء حماس قوة سياسية وعسكرية.

. استعادة شمال قطاع غزة: منع حماس من العودة إلى المنطقة، وعزلها عن بقية قطاع غزة كمنطقة منفصلة، والسماح لقيادة محلية جديدة بالظهور - حكومة تكنوقراط لإدارة الشؤون المدنية في شمال غزة كمنطقة، جنباً إلى جنب مع محترفين لا علاقة لهم بحماس في السلطات المحلية – لإدارة الشؤون المدنية، وتحقيق الاستقرار في شمال غزة، والبدء في عملية إعادة الإعمار.

. الموافقة على الخطة الإقليمية التي حددها الرئيس الأمريكي جو بايدن: بنية إقليمية جديدة والتطبيع بين إسرائيل والسعودية. وفي المقابل، سيُطلب من إسرائيل تقديم أفق سياسي، على طريق تنفيذ حل الدولتين ونقل السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها"، على افتراض أنها تستوفي المعايير وتنفذ الإصلاحات اللازمة.. إن الأفق السياسي الجديد للسلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها" سيكون بمثابة منصة يمكن أن تدعمها السعودية والإمارات ومصر والأردن، وتساعدها على المشاركة الفعالة في تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار غزة.

إن التمسك بشمال غزة يمكن أن يكون ورقة مساومة في المفاوضات من أجل إطلاق سراح المحتجزين، كما يمكن أيضًا اعتبار نقله إلى هيئة حكم مسؤولة ومعتدلة بمثابة إجراء يساهم في تنفيذ إطار الرئيس بايدن للشرق الأوسط: بنية إقليمية جديدة والتطبيع بين إسرائيل والسعودية.

* * *

i24news: "طريق مسدود بالمباحثات مع حزب الله" واجتماع غير عادي مع نائب حسن نصرالله

لم تفض الجهود الدولية الي اي تقدم للتوصل الى تسوية بين إسرائيل وحزب الله وكلا الجانبان يصران على مواقفهما بدون اي تراجع فقد أفادت هيئة البث الرسمية "كان" نقلا عن مسؤول غربي في لبنان بأن لا يوجد أي تقدم بالجهود المبذولة للتوصل لتسوية على الجبهة الشمالية . ورغم أن كلا الطرفين لا يرغبان فعليا بخوض حرب شاملة، لكنهما يرفضان التخفيف من طلباتهم. ووفقا للتقرير، بالنسبة للجانب اللبناني، فإن مفتاح التسوية موجود حاليا في غزة، أي في وقف القتال هناك، وليس في بيروت .

في حين أفادت صحيفة تابعة لحزب الله خلال اليوم الماضي أن نائب رئيس جهاز المخابرات الألمانية، اولا ديل، اجتمع قبل أسبوعين في بيروت مع نائب زعيم حزب الله نعيم قاسم. ووفقا للنشر، الاجتماع الغير عادي لم يقد إلى أي نتيجة جدية والجانب الألماني لم ينجح بإقناع حزب الله بالفصل بين جبهة لبنان وجبهة غزة . ووفقا للتقرير، رفض قاسم في الاجتماع الحديث عن اي فكرة للتسوية على الجبهة اللبنانية قبل وقف الحرب في غزة- وطالب نائب رئيس جهاز المخابرات الألماني بممارسة ضغوطات على إسرائيل لوقف هجماتها بدون أن يوضح ما الذي يرضي حزب الله في هذا الصدد .

ويشار الى أن "سكاي نيوز" عربية كانت افادت خلال الأسابيع الأخيرة نقلا عن مصادر لبنانية عن محاولة المانيا الترويج لاقتراح بموجبه يتم نشر قوات ألمانية على الحدود في إطار المحاولة للتوصل الى تسوية بين البلدين .

* * *

قائد كتيبة بالجيش الإسرائيلي لi24NEWS: نستخلص العبر من معارك غزة لتفادي الأخطاء بمواجهة حزب الله

تدريب عسكري قام به لواء 226 ووحدة المظلين من قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي تحاكي هجوما بريا على جنوب لبنان. وارتفاع وتيرة تدريبات ومناورات الجيش على الحدود مع لبنان

في هضبة الجولان قام الجيش الإسرائيلي بتدريب واسع وتجهيز المنطقة لحرب برية، وحفر خلال ذلك خنادق وخلق بيئة شبيهة تحاكي سيناريو حرب مع حزب الله، لكن اللافت هذه المرة في تصريحات لقائد الكتيبة: أن إسرائيل تتجهز للهجوم لا للدفاع وعليه يقوم الجيش بمحاكاة هذا السيناريو على تضاريس وجغرافيا المكان .

لا يستخف الجيش الإسرائيلي بقدرات حزب الله، وهذا ما لمسناه خلال حديثي مع الجنود أو كما جاء في التقرير المصور، إذ تختلف المعركة هذه المرة عن حرب عام 2006، يقول بعض الجنود إن حزب الله خاض معارك برية قاسية في سوريا جعلته في جهوزية عالية وذات خبرة في المواجهة المباشرة تحديدا قوة الرضوان التي تعتبر قوة النخبة في حزب الله .وتعتبر إسرائيل أن قدرات حزب الله الصاروخية وامتلاكه أسلحة دقيقة غيرت من قواعد الاشتباك والمواجهة، لذلك يستعد الجيش الإسرائيلي لمواجهة تختلف عن مواجهة 2006 .

نائب قائد كتيبة في وحدة المشاة (أ) قال لمراسلنا أدهم حبيب الله إن هناك استخلاص للعبر يقوم بها الجيش في حربه البرية في غزة ويحاول تفاديها في حربه المستقبلية مع حزب الله، علما أن إسرائيل لم تخض حربا برية واسعة منذ حرب لبنان الثانية .

اللافت في هذه المناورات تبدو وكأنها تحمل رسائل إسرائيلية لحزب الله لردعه أو تهديده من خلال جهوزية الجيش، فيما ذكرت بعض المصادر أن تدريبات الجيش هذه، هي محاولات للضغط على الجبهة الداخلية في لبنان من أجل ردع حزب الله عن القيام بأي عمل عسكري وتطبيق القرار 1701 .

* * *

i24NEWS: هل دعم ايران العسكري للنظام السوداني يمكن أن يقلق إسرائيل؟

يأتي هذا التساؤل بعد تزويد إيران لنظام البرهان بطائرات مسيرة هجومية من طراز "مهاجر 6"
زودت إيران النظام العسكري الحاكم في السودان برئاسة البرهان طائرات مسيرة هجومية من طراز"مهاجر 6" وفقا لما أفادت به وكالة "بلومبرغ" الأمريكية، ويشار الى أن البرهان بدأ قبل أربع سنوات عملية تطبيع للعلاقات مع إسرائيل والتي لم تتقدم بصورة كبيرة جراء الأحداث الأمنية والسياسية غير المستقرة في السودان .ونقلت هيئة البث الرسمية "كان" عن مسؤول مقرب من النظام العسكري في السودان إن "الخرطوم ستضطر للتعاون مع أي جهة معنية بتزويدها بالسلاح، بسبب دعم عدد من الدول قوات حميدتي بالمال والسلاح ."

ووفقا لهذا المسؤول: "حاليا الفرصة كبيرة لكل من يساعد السودان بالعلن والخفاء، كنا نتوقع أن نحصل على هذه المساعدة من إسرائيل، كانت هذه ستكون فرصة لاختراق حقيقي بالعلاقات، لكن هذا لم يحدث، وبقيت البلاد بدون دعم وتوجهت الى إيران والتي استغلت الفرصة بعد أن تخلى أصدقاء السودان عنها. رغم أننا نتحفظ من العلاقات مع هذه الدولة- لكن لمصلحة السودان، سنتحالف حتى مع الشيطان ."

ويشار الى انه منذ شهر ابريل/نيسان الماضي، تدور في السودان حرب دموية متواصلة بين الجيش السوداني تحت قيادة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان ونائبة محمد دقلو الملقب بحميدتي والذي حاول الانقلاب على البرهان بالاستعانة بقواته والمعروفة باسم "قوات الدعم السريع"، وتتمتع السودان بموقع استراتيجي هام في شمال افريقيا قبالة شواطئ البحر الأحمر وهو ما حث قوات اقليمية ودولية التدخل بالحرب من بينها إيران.

* * *

i24news: بحضوروزراء ونواب كنيست: الآلاف يشاركون بمؤتمر يدعو للاستيطان في غزة بمدينة القدس

شارك الآلاف أمس في مؤتمر خاص تحت عنوان "العودة الى قطاع غزة" الذي ناقش موضوع الاستيطان في غزة بحضور 15 نائبا في الكنيست و12 وزيرا من الحكومة الإسرائيلية عدد كبير منهم من الليكود. المؤتمر الذي عقد في مباني الأمة بمدينة القدس نظم من قبل مجلس "شومرون" الاستيطاني بالضفة الغربية، وحركة نحالا وجهات أخرى .

الوزراء المشاركون في المؤتمر هم: بتسلئيل سموتريش، يتسحاك جولدكنوفف، ايتمار بن غفير، ميكي زوهار ، حاييم كاتس، عميحاي شيكلي، يتسحاك فسرلاوف، اوريت سيتروك، عيديت سيلمان، ماي جولان، وعميحاي الياهو .

ويشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أجاب حين سئل بمؤتمر صحافي السبت عن موقفه من قضية دعم الاستيطان في غزة، بعد أن عبر في الماضي عن موقف غير داعم للاستيطان هناك وقال "لا، موقفي لم يتغير ."

وصرح الوزير ايتمار بن غفير في المؤتمر وقال:"الهروب يؤدي الى الحرب، هذا هو الوقت المناسب للعودة الى غوش قطيف وشمال السامرة (الاسم التوراتي لشمال الضفة). سيدي رئيس الحكومة- مهمة القيادة الشجاعة هي اتخاذ قرارات شجاعة".كما طالب خلال كلمته في المؤتمر تشجيع الهجرة الطوعية لمواطني غزة .

رئيس مجلس شومرون يوسي داغان قال "بعد مطالبة النهوض لـ 7 أكتوبر بالاستيطان في قطاع غزة، والبدء من شمال غزة، هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الذي يقف أمامنا. فقط ثمن الأرض، فقط عودة أراضينا إلينا سيُنظر إليها على أنها هزيمة في عينيه ."

من جانبه أضاف الوزير حاييم كاتس وقال "كنت أنتمي الى مجموعة أطلق عليها "المتمردين" وحاربت ضد الطرد في غوش قطيف.لقد خضنا هذه العملية المهينة واليوم بعد ثمانية عشر عاما لدينا الفرصة للنهوض والبناء، سنفعل هذا ، لأنها بالنسبة لنا لعبة نهائية ولا يوجد هناك إعادة ولا مساحة للتحسين."

* * *

i24news: انتقادات شديدة لزيارة وزير الأمن القومي الإسرائيلي متخفيا لمركز شرطة يافا

وصل وزير الأمن القومي الى مركز الشرطة وهو يرتدي قبعة من الصوف ولحية حمراء

اثار تنكر وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير ودخوله متخفيا الى مركز شرطة يافا في وسط إسرائيل ضجة وانتقادات واسعة، حيث دخل الوزير الى مركز الشركة لتقديم "شكوى" وفي النهاية كشفه رجال الشرطة بعد أن وقف أمامهم بدون نظارات وله لحية حمراء مرتديا باروكة وقبعة من الصوف وقال إن مدعو لتقديم شهادة في وحدة "اليمار ."

وبعد الزيارة السرية له، مسؤولون في الشرطة انتقدوا تصرفات الوزير وقاموا بمهاجمته "بن غفير يحاول السيطرة على المنظمة وأن يكون قائدا لها ." هذا الانتقاد يأتي بعد انتقادات أخرى أطلقت الخميس الماضي ضد بن غفير حيث قيل:"كم من وقت الفراغ يوجد لدى بن غفير بالتنكر بدلا من إدارة الأمور العاجلة ."

وفي تعقيب الوزير على ما ورد قال:"في إطار منصبة كوزير للأمن القومي، الوزير بن غفير يجري زيارات في محطات الشرطة، حتى يطلع عن قرب على عمل الشرطة. الوزير بن غفير وصل الى منطقة تل أبيب حتى يرى كيف يتم استقبال المواطنين في محطة الشرطة. وبالفعل أبدى الوزير إعجابه باستقبال المواطن بطريقة احترافية ولطيفة وممتعة من قبل رجال الشرطة، هذه الزيارة تم تنسيقها مع الشرطة ."

* * *

i24news: إسرائيل تبلغ مصر باحتمال كبير "لنشاط في رفح" وتخوف مصري من "هجرة جماعية لسيناء"

قال مسؤولون إسرئيليون إنه في المرحلة الثالثة من الحرب، اي المرحلة الحالية- "يوجد احتمال كبير لنشاط في رفح وتطهير المنطقة". وذكرت القناة "13" أن الحديث يدور عن رسالة نقلت الى مصر عن طريق عدد من القنوات خلال الأيام الأخيرة، في حين عبرت القاهرة عن "قلق" حقيقي من مثل هذه الخطوة والسبب: هذه الخطوة ستؤدي الى هجرة جماعية الى سيناء. في حين ردت إسرئيل إن "الحديث يدور عن خطوة مؤقتة". وإن إسرائيل لن تواصل تواجدها بالمنطقة بعد العملية- والتي لم يتم المصادقة عليها بعد بشكل نهائي . وبسبب الخلافات، أقر إقامة طواقم عمل مشتركة بين إسرائيل ومصر. وقال مسؤول إسرائيلي كبير إن منظومة العلاقات بين البلدين كانت خلال الأسابيع الأخيرة "متوترة للغاية ."

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين البلدين شهدت توترًا كبيرًا، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وفقًا لتصريحات مسؤولين مصريين نقلتها صحيفة "وول ستريت جورنال" اليوم .وعلى الرغم من المناقشات في مصر بشأن إعادة السفير من إسرائيل، إلا أن هذه الأحداث تأتي في ظل اتهامات إسرائيل للقاهرة بالمسؤولية عن فشل تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح. وبدأت الخلافات بين البلدين عندما رفضت مصر إدانة المذبحة التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، واستمرت الخلافات بعد حادثة استهداف قنبلة إسرائيلية لأهداف في رفح، مما أدى إلى إصابة عدد من مسؤولي الأمن المصريين. ومن جانبها، اتهمت إسرائيل مصر بالسماح لحركة حماس بتهريب الأسلحة عبر حدودها، لكن مصر نفت هذه الاتهامات.

إلى جانب ذلك، أحدثت الحرب أضرارًا بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث توقفت السياحة الإسرائيلية في سيناء بعد الحرب، وتراجعت عائدات مصر من تشغيل قناة السويس بسبب الحصار الحوثي المستمر على سيناء ومرور السفن في البحر الأحمر. وفقًا للصحيفة الأمريكية، خسرت مصر هذا العام حوالي 40% من دخلها من عبور قناة السويس مقارنة بالعام الماضي، مما يهدد بتكبد خسائر مالية هائلة في حال استمرار الأزمة في البحر الأحمر.

* * *

i24NEWS: ليبرمان يهاجم مصر ويكشف: إسرائيل شاركت بالحرب ضد داعش في سيناء

تطرق رئيس حزب "يسرائيل بيتنو" افيغدور ليبرمان أمس عبر حسابه في منصة "اكس" الى المعارضة المصرية لأي نشاط للجيش الإسرائيلي في رفح وفي محور فيلادلفيا وقال "يجب على إسرائيل فقط من أجل ضمان مصالحها الأمنية، وإن قررت مصر كسر القواعد، يجب على إسرائيل التصرف بخطوات بصورة تتناسب مع ذلك ."

وتطرق ليبرمان في منشوره الى المساعدة التي قدمتها إسرائيل الى مصر على مدار سنوات، كاشفا عن تفاصيل جديدة عن نشاط عسكري إسرائيلي ضد داعش في سيناء في إطار دعم الجيش المصري. وقال ليبرمان "على مدار سنوات، وقفت إسرائيل دائما إلى جانب مصر، حيث ساعدتها كل الوقت وفي كل مكان"، وأضاف ليبرمان "مثال بارز على ذلك، هو حين استصعبت مصر قتال الدولة الإسلامية في سيناء وتوجهت إلى إسرائيل بطلب المساعدة، وقواتنا عملت في الجو والبر لمساعدتها ." وتابع

ليبرمان "وحين طلب مصر زيادة حجم قواتها في سيناء بسبب التحديات الأمنية التي تواجهها ورغم أن هذا يخالف اتفاق كامب-ديفيد، إسرائيل استجابت للطلب، أيضا طلب منا المساعدة في الكابيتول في واشنطن، ولم نتردد للحظة ."

مع ذلك، في الوضع الحالي حين تكافح إسرائيل من أجل أمنها، تقف مصر في الخلف وتعارض نشاط الجيش الإسرائيلي في رفح ومحور فيلادلفيا .اضافة لذلك مصر لم تتخذ خطوات كبيرة لمنع عمليات التهريب الكثيرة فوق وتحت محور فيلادلفيا، وقال ليبرمان" :يجب على إسرائيل أن تتوقف أن تكون الدولة الضعيفة في المنطقة، ويجب أن تتوقف عن الخضوع لجيراننا، مصر والأردن ."

* * *

i24NEWS: وفد أممي يزور شمال قطاع غزة بناء على طلب الولايات المتحدة وبعد موافقة إسرائيلية

وافق مجلس إدارة الحرب (الكابينيت الحربي)، الخميس الماضي، على طلب الولايات المتحدة القيام بزيارة لشمال قطاع غزة من قبل وفد أممي لمعاينة الوضع هناك والتحقق من الاحتياجات المطلوبة من أجل السماح بعودة أهل غزة إلى الشمال، على ما جاء الاثنين في"يديعوت أحرونوت." وأضافت الصحيفة أن الجانب الإسرائيلي وضع ثلاثة شروط، إذ طالب وزير الأمن يوآف غالانت بأن يجري الوفد زيارة لبلدات الغلاف قبل دخول شمال قطاع غزة؛ كما تم التشديد على أن موافقة إسرائيل على الجولة لا تعني إعادة السكان إلى شمال قطاع غزة؛ فضلا عن ضم مسؤول أمريكي إلى الوفد الأممي.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تعهد أمام وزير الخارجية أنتوني بلينكن بالموافقة على زيارة وفد أممي لشمال القطاع تمهيدا لعودة السكان بناء على تأكيد الأخير بوجوب عودة سكان القطاع إلى منازلهم في الشمال الذي أفرغته إسرائيل منذ بداية الحرب لدواع حربية تنخرط في العمل على تقويض سيطرة حماس في القطاع بعد تنفيذها أكبر هجوم من نوعه على إسرائيل في السابع من أكتوبر .

ومن المفترض أن يتم تنسيق زيارة وفد الأمم المتحدة إلى شمال قطاع غزة من قبل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط تور وينسلاند، فيما بقي عالقا توضيح الجهة التي ستكلف بحماية الوفد الأممي سواء كانت إسرائيلية أم تابعة لأمن الأمم المتحدة.

* * *

i24NEWS: تايلاند تعتقل أعضاء فرقة موسيقية إسرائيليين مطلوبين في روسيا: هل ستسلمهم إلى موسكو؟

تم اعتقال أربعة مواطنين إسرائيليين مطلوبين في روسيا بسبب أنشطة معارضة في تايلاند، وقد يتم ترحيلهم إلى روسيا ضد إرادتهم، وفقًا لما علمت به N12 (السبت) . تم اعتقال أعضاء فرقةBI-2 ، المكونة من مواطنين إسرائيليين يحملون الجنسية الروسية وجنسيات أخرى، في تايلاند يوم الخميس بعد قيامهم بإقامة حفل موسيقي بدون تصريح وبشكل مخالف للقانون. وفي يوم الاثنين، سيتم اتخاذ القرار بشأن ترحيلهم إلى روسيا، حيث يكونون مطلوبين وقد يتم إرسالهم إلى السجن.

تم اعتقال أعضاء فرقة "BI-2" المشهورة، والتي تتمتع بشعبية كبيرة، بما في ذلك إيغور بورتنيك وألكسندر أولمان، اللذين يحملان الجنسية الإسرائيلية، بالإضافة إلى ثلاثة إسرائيليين آخرين. تجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء الفرقة قد خدموا في الجيش الإسرائيلي في السابق وقضوا فترات في إسرائيل. وسبق لهؤلاء الأعضاء أن عبروا عن اعتراضهم على الغزو الروسي لأوكرانيا، مما جعلهم مطلوبين في موسكو بتهمة معارضة النظام وتصنيفهم كـ "عملاء أجانب."

وفي تايلاند، أفادت المصادر أن السبب الرسمي وراء اعتقالهم هو ظهورهم في البلاد دون تصريح رسمي، إلا أنه في الوقت نفسه، يُعتقد أن المخابرات الخارجية الروسية تمارس ضغوطًا على نظيرتها التايلاندية للمساعدة في القبض على شخصيات معارضة روسية. ونقلت وسائل الإعلام الروسية عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، قولها إن الجهود جارية لإعادتهم إلى روسيا. وعلم أن دخولهم إلى تايلاند كان بتأشيرة سياحية، مما يعقد وضعهم المستقبلي. وتم تغريم كل واحد منهم بمبلغ 95 دولارًا، وما زالوا رهن الاحتجاز حتى الآن.

تم التعرف فقط على بورتنيك بواسطة جواز سفر إسرائيلي عند دخوله إلى تايلاند. ولذلك، يثير هذا الأمر مخاوف من أن قد يكون من الصعب بالنسبة لإسرائيل التعامل مع شؤون المواطنين الإسرائيليين الآخرين المحتجزين هناك. وقالت وزارة الخارجية: "تم التعرف على القضية ومعالجتها من قبل السفارة الإسرائيلية في تايلاند. وعملت وزارة الخارجية في الساعات القليلة الماضية لضمان عودة المواطنين الإسرائيليين إلى إسرائيل في أقرب وقت ممكن."

في إسرائيل، هناك مخاوف من أنه في حال تم تسليم المواطنين الإسرائيليين إلى روسيا، قد يصعب عليهم الحصول على المساعدة والدعم المطلوبين. خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدت العلاقات السياسية بين إسرائيل وروسيا تصاعدًا، حيث قامت روسيا في كثير من الحالات بتوقيف مواطنين أجانب لتحقيق أهداف سياسية، مما أثار مخاوف من استخدامها كورقة تفاوض في العلاقات الدولية والحصول على تنازلات سياسية مقابل إطلاق سراحهم.

* * *

إسرائيل اليوم: مؤتمر الدفاع الإسرائيلي يرسم سيناريو "اليوم التالي" مع سيطرة إسرائيل بقوة على غزة

بقلم ديفيد إسحاق

يجب أن يكون لإسرائيل سيطرة أمنية في غزة وأن تكون لها يد قوية في الشؤون المدنية هناك أيضًا وفقًا للمشاركين في المؤتمر.

بينما يضغط العالم على إسرائيل حتى قبل انتهاء حربها ضد حماس لتسليم قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، أرسل خبراء أمنيون إسرائيليون رسالة معاكسة في مؤتمر أمني يوم الخميس، قائلين إن إسرائيل يجب أن تبقى في غزة لفترة طويلة. تم تنظيم مؤتمر الدفاع الإسرائيلي 2024 الذي عقد في عسقلان في 25 يناير، من قبل منتدى الدفاع والأمن الإسرائيلي (IDSF). وكان مؤتمر الخميس هو الثالث الذي تعقده المنظمة، والأكثر نجاحا، بحضور 500 شخص.

وقد نمت سمعة قوات الأمن الداخلي بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، حيث ظلت تحذر منذ سنوات من أن إسرائيل بحاجة إلى إعادة تقييم وضعها الأمني. تأسست المجموعة التي تضم الآلاف من ضباط الأمن السابقين عام 2020 على يد كبار أفراد الجيش الإسرائيلي المتقاعدين الذين يشعرون بالقلق من أن إسرائيل تدخل فترة خطيرة.

وقال الجنرال (احتياط) أمير أفيفي، المؤسس المشارك ورئيس مجلس إدارة IDSF في كلمته الافتتاحية: "لقد حذرنا منذ عامين من أن إسرائيل تسير على طريق الحرب"لقد توقعنا أن إسرائيل ستواجه سيناريو حرب الأيام الستة، أو سيناريو يوم الغفران، الذي سنجد أنفسنا فيه متفاجئين تماما". في حرب الأيام الستة عام 1967، ضربت إسرائيل أولاً، وسرعان ما هزمت أعداءها. في حرب يوم الغفران عام 1973، أُخذت إسرائيل على حين غرة، وترددت في تنفيذ ضربة استباقية في اللحظة الأخيرة، وتكبدت خسائر فادحة. وقال: "لسوء الحظ، وجدنا أنفسنا في واقع يوم الغفران الذي كنا نخشاه بشدة، وهو سيناريو مفاجئ فاجأ إسرائيل"، في إشارة إلى غزو حماس في 7 أكتوبر 2023.

وكان الموضوع الرئيس في المؤتمر هو "اليوم التالي" للحرب الحالية. وفي حين أكدت الولايات المتحدة وأوروبا التزامهما حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، فقد توصل الإسرائيليون إلى نتيجة معاكسة اعتبارًا من 7 أكتوبر. وقال أفيفي لـ JNS إن الولايات المتحدة وأوروبا "تدعوان إسرائيل حقًا إلى تدمير نفسها. عندما نتحدث عن اليوم التالي، علينا أن ننظر إليه من زاويتين. "واحد عسكري. والآخر مدني».

على الصعيد الأمني، سلط أفيفي الضوء على ثلاث قضايا:

أولا، يجب على إسرائيل السيطرة على الحدود المصرية "إلى أجل غير مسمى"، على حد قوله، لمنع تدفق الأسلحة والإرهابيين والأموال إلى قطاع غزة.

ثانياً، يجب أن يكون الجيش الإسرائيلي قادراً على العمل في أي مكان في غزة "تماماً كما هو الحال في أي مكان في يهودا والسامرة".

ثالثاً، تحتاج إسرائيل إلى محيط أمني لمنح الجيش الإسرائيلي الوقت الكافي للعمل ضد الإرهابيين الذين يحاولون التسلل إلى إسرائيل.

وفي الشؤون المدنية، قال أفيفي: "لا أحد غير إسرائيل" يمكنه ضمان إزالة النازية من سكان غزة المشبعين بمعاداة السامية، مضيفًا أن الإمارات والسعودية قد يكون لهما دور أيضًا، حيث أن لديهما خبرة في التعامل مع هذا الأمر مع سكانه.

وفي جلسة ركزت على اليوم التالي لحماس، ركزت عضو الكنيست السابق روث واسرمان لاند على الحاجة إلى إصلاح نظام التعليم في غزة. وقالت إنه بمجرد أن ينهي الجيش عمله، تواجه إسرائيل "سكانا متلقنين" تعرضوا لغسيل دماغ في المساجد والمخيمات والمدارس. وأضافت أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون جزءا من الحل، لأنها تحرض أيضا على العنف.

وأيد هذا الرأي عضو آخر، المقدم (احتياط) موريس هيرش، مدير مبادرة مساءلة وإصلاح السلطة الفلسطينية في مركز القدس للشؤون العامة. وأشار إلى أن إرهابيي حماس مروا في 7 أكتوبر عبر نظام تعليمي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية.

وقال واسرمان لاند إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أيضاً لابد أن ترحل. وقال: "يجب تفكيك الأونروا".

وقد أوقف المانحون الرئيسيون لوكالة الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تمويلهم لها بسبب اتهامات بأن موظفيها شاركوا في هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وقال واسرمان لاند إن الدول الغربية يجب أن تتولى مسؤولية جهود إعادة التثقيف، في عملية قد تستغرق سنوات عديدة.

كما خصص المؤتمر جلسة لإيران.

قال الجنرال (احتياط) يوسي كوبرفاسر، زميل بارز في مركز القدس للشؤون العامة ((JCPA، وهو مركز أبحاث إسرائيلي، إن الولايات المتحدة وأوروبا تعتقدان خطأً أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو القضية الرئيسة. وأضاف: "إنهم لا يفهمون أن رأس الأفعى هي إيران"، واصفاً حرب غزة بأنها إلى حد كبير حرب بين قوتي المحور، حيث الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وروسيا والصين وإيران على الجانب الآخر. آخر. وقال"إذا تمكنا من هزيمة حماس في غزة، فسنكون قادرين على تغيير تأرجح بندول القوة الإيرانية ضدنا بالكامل. سنحرك البندول في الاتجاه المعاكس ونضعف محور إيران". وأضاف أنه من أجل التصدي لإيران، فإن التعاون الأمريكي أمر بالغ الأهمية. وأضاف: "نحن لا نخوض حربنا الخاصة فحسب، بل نخوض أيضًا حربًا أكبر بكثير من أجل مستقبلنا جميعًا" علينا أن نظهر [للولايات المتحدة والغرب] أنه من مصلحتهم تحطيم الأخطبوط الإيراني"، كما وافق عضو اللجنة إيتاي مدينا، وهو عضو في كل من JCPA و.IDSF

وفي إلقاء بعض الضوء على إحجام الولايات المتحدة عن مواجهة إيران، أوضح أن العدو الرئيس من وجهة النظر الأمريكية هو الإسلاميون السنة. وقال: "[أسامة] بن لادن وأبو بكر [الخليفة المعلن للدولة الإسلامية] وآخرين، كلهم من السنة المتطرفين وأعداء إيران والشيعة والغرب". وأشار إلى أن الإيرانيين قاتلوا ضد السنة، موضحا أن الإيرانيين ليسوا هم الذين يشتهرون باستخدامهم للقوات بالوكالة. لكن مسؤولي إدارة أوباما نظروا إلى الفصائل الشيعية المدعومة من إيران على أنها "جنود على الأرض" في قتالهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقال مدينا إن هناك علامات تبعث على الأمل في حدوث تغيير في المواقف الأمريكية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى خطأين استراتيجيين ارتكبتهما إيران. فأولاً، انضمت إلى روسيا ضد أوكرانيا، ووضعت نفسها بشكل مباشر داخل المحور الروسي الصيني. ثانياً، وافقت على هجمات الحوثيين على الشحن الدولي، الأمر الذي يهدد الاقتصاد العالمي. وقال مدينا: "هاتان المنطقتان تلعب فيهما إيران بالنار ضد الغرب لأنها تمس المصالح الأمريكية".

ركز وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش على قطر التي ظهرت في الأخبار بعد أن عرضت وسائل الإعلام العبرية تسجيلاً مسرباً في 23 يناير/كانون الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ينتقد فيه دور قطر كمفاوض رئيس في محادثات المحتجزين، ووصفه بأنه "إشكالي" بسبب قربها مع حماس. وقال سموتريتش إن قطر التي تستضيف كبار قادة حماس "تلعب لعبة مزدوجة... قطر لديها مصلحة في الحفاظ على حماس لضمان بقائها في غزة وخارجها في اليوم التالي، وهي تفعل كل شيء لإضعاف كل الجهود للقضاء على حماس، قطر تعمل مع حماس" على حد تعبيره. ودعا سموتريتش إلى ممارسة ضغوط

أمريكية وغربية على قطر، قائلا إن مثل هذه الضغوط ستؤدي إلى إطلاق سراح المتبقين لدى حماس على الفور. ووعد سموتريش: "لن يكون لقطر أي دور في قطاع غزة في اليوم التالي لحماس."

وشدد المؤتمر على أهمية قوة المجتمع الإسرائيلي في الخروج منتصرة في هذه الصراعات والصراعات المستقبلية. ف"المجتمع الإسرائيلي في النهاية هو مفتاح كل شيء. قال أفيفي: "كل شيء يبدأ من وحدتنا ومرونتنا كمجتمع".

وعلى الرغم من الظل المأساوي الذي ألقاه يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، فقد نجح المؤتمر في بعض الأحيان في الارتقاء عاطفياً. الحديث الأكثر تأثيراً ألقته الممرضة إيريس حاييم، التي كان ابنها يوتام واحداً من ثلاثة إسرائيليين تمكنوا من الفرار من خاطفيهم من حماس ليُقتلوا بالرصاص في حالة خطأ في تحديد الهوية من قبل جنود الجيش الإسرائيلي. ووصفت إيريس كيف نشرت، بعد أسبوعين من بدء الحرب، مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع، قالت فيه لأمهات الجنود: "أنا، كأم رهينة، لست أكثر أهمية من أم الجندي الذي سيذهب إلى القتال في غزة. أنا وأمهات [الجنود] متشابهون تمامًا. ابني، الذي اختطف من منزله كمدني، هو جندي في دولة إسرائيل". وقالت إيريس إن تجربتها فتحت الأبواب أمام الإسرائيليين من مختلف مناحي الحياة. ووصفت لقاءها بامرأة متدينة قُتل ابنها مقابل منزل ابنها بينما كانت تدافع عن مجتمعه. بصفتها كيبوتسية سابقة من حيفا، قالت إيريس إنها لم تكن على دراية بالدين اليهودي. وقالت: "لقد شعرت بالخوف من ذلك بالفعل"، لكن اللقاء العاطفي "عزز بالنسبة لي أننا شعب واحد وقلب واحد". وتحدثت عن أهمية اختيار الكلمات التي تستخدمها لمساعدتها في أسوأ ساعاتها. وعندما كان ابنها يوتام أسيرًا، رفضت تصديق أنه محتجز في نفق مظلم، كما أصر الكثيرون. لقد اختارت أن تؤمن بأنه "كان في النور". ثبت أن هذا هو الحال لاحقًا. علمت لاحقًا أن ابنها يوتام لم يكن محتجزًا في الأنفاق. كما رفضت أن تقول: "قلبي في غزة"، أو أن ترتدي علامات على شكل كلب مربع تضامنًا مع الرهائن، كتب على بعضها عبارة "قلوبنا رهينة في غزة". وقالت: "أنا أملك قلبي"، لكنني لم أكن مستعدة أيضًا لأن تخطف حماس قلبي. "هنا تكمن قوتي. لأقول أنني لن أنحني لحماس. لأن هذا ما تحاول حماس القيام به. وأوضحت: "إنها الموجة الرابعة من الإرهاب، الإرهاب النفسي، ضد الجبهة الداخلية". وقالت إيريس إنها لم تكن غاضبة من الجنود الذين قتلوا يوتام، واصفة إياهم بـ "أطفالنا". وعندما تعرض الجنود للانتقاد سارعت إلى الدفاع عنهم. قالت: "أخبرت الجنود أن الأمر لم يكن حتى مسألة تسامح، لأننا لم نغضب أبدًا". النيران الصديقة تلحق الضرر بالجانبين. إنه يقتل الشخص، ولكنه يضر أيضًا بمن قتل. وقالت: "يمكنهم أن يقتلوا أنفسهم أيضًا، ولم أرغب في وقوع المزيد من الضحايا".

وفي ملاحظاته الختامية، قال أفيفي إنه لا يجب على الإسرائيليين أن يجتمعوا معًا خلال هذه المأساة التي ارتكبوها فحسب، بل "عليهم أن يتذكروا الحفاظ على متعة الحياة والثقافة والموسيقى وحب الطعام الجيد، وكل ما هو جميل". يميزنا كمجتمع مبدع للغاية يحب الحياة حقًا، والتي هي جزء من جوهرنا اليهودي"."أعتقد أننا جميعا، بعد 7 أكتوبر، بقينا مدركين أننا أولا وقبل كل شيء، نحن يهود وصهاينة وهذه أرضنا وسنقاتل من أجلها وسننتصر". قال.

* * *

إسرائيل اليوم: "لن يتكررهذا أبدًا" - وعد قوي؟

بقلم بريجيت ب. نوسباخر

لقد مرت 85 سنة على المحرقة. كثيرا ما نسمع: "لن يحدث مرة أخرى أبدا". لكن العداء تجاه اليهود آخذ في الارتفاع. ما هو موقفنا؟ هل نملأ يوم ذكرى المحرقة بالمعنى من خلال الدفاع عن إسرائيل؟

رعب الماضي

أعلنت الأمم المتحدة اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة في 27 يناير من عام 2005، في الذكرى الستين لتحرير معسكر الاعتقال أوشفيتز-بيركيناو على يد الجيش الأحمر. ولا ينبغي لهذا اليوم أن يحيي ذكرى الرعب فحسب، بل يجب أن يعمل أيضًا على منع ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في المستقبل.

في هذا اليوم، تُعرض صور وأفلام وأفلام وثائقية عن المحرقة وتُعاد أشباح الماضي إلى الحياة - ليس فقط في اللقطات، ولكن أيضًا في عقول وقلوب أولئك الذين يتعاملون مع هذه المواضيع.

من منا لا يرى في ذهنه صور الجثث الهزيلة وجبال العظام والرماد عندما يسمع كلمة الهولوكوست؟ مات العديد منهم بسبب المرض وسوء التغذية أو التجارب الإنسانية القاسية، واضطر آخرون إلى العمل حتى الموت أو اختنقوا في غرف الغاز الخاصة بآلات الموت المنظمة صناعيًا وتم حرقهم في محارق الجثث. ستة ملايين يهودي! ولم تكن صور الناجين، وهم بشر هزيلون إلى هياكل عظمية، أقل فظاعة. وكانت هذه جرائم ذات طبيعة غير مسبوقة وحجم لا يمكن تصوره.

التغييرات

لكن الأصداء تلاشت ومات شهود العيان على الجرائم. تم قمع ذكريات المسؤولية المشتركة والذنب. ولم يعد يُنظر إلى إسرائيل على أنها ضحية. وقد اغتنمت الدولة الفتية فرصتها وبنت دولة مزدهرة في العقود التي تلت ذلك. ورغم كل الصعاب، نجح الناجون في الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات العدو المتكررة. ظهرت الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، الدولة الوحيدة التي تتراجع فيها الصحراء الى أرض الابتكار ومتعة الحياة.

لكن الأمر المثير للقلق هو أن معاداة السامية بدأت تنتشر مرة أخرى. ينسب هذا الموقف لليهود خصائص ونوايا وأفعال سلبية من أجل تبرير التقليل من قيمتهم وإقصائهم وتمييزهم وإدانتهم. إن الرفض، الذي شعر به في السابق أفراد في بلدان مختلفة، أصبح الآن موجهًا أيضًا إلى الدولة اليهودية. ويبدو أن الكثيرين لم يلاحظوا مدى التناقض في قول "لن يحدث ذلك مرة أخرى" من ناحية، ولكن في الوقت نفسه اتخاذ موقف ضد إسرائيل.

تم إخفاء الكراهية الكلاسيكية والمتعلقة بإسرائيل لليهود في شكل نقد اجتماعي مشروع أو انتقاد لإسرائيل، وتم نقل الصور النمطية المعادية للسامية إلى إسرائيل كدولة. لقد تطورت معاداة الصهيونية التي يدعمها المتعلمون والنخب إلى واحدة من أخطر أشكال معاداة السامية وأكثرها فعالية اليوم، خاصة أنها توحد معارضي إسرائيل من اليسار واليمين المتطرف

والمسلمين والمسيحيين. إنها تشكل تهديدًا محتملاً لجميع اليهود، حيث أن أهدافها النهائية هي نزع الشرعية عن دولة إسرائيل والقضاء عليها واضطهاد اليهود وطردهم.

المقاطعة الحالية ضد إسرائيل

عام 1933، كانت أول حملة إرهابية يتم التحكم فيها مركزيًا في الرايخ الألماني هي مقاطعة اليهود. وفي المعادل المعاصر: منذ عام 2005، كانت هناك حملة سياسية عابرة للحدود الوطنية بعنوان "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات"، والمختصرة بـ BDS، والتي تهدف إلى عزل دولة إسرائيل اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا. هناك مؤيدون في فرنسا وبريطانيا العظمى وإسبانيا وألمانيا والنمسا وسويسرا وكندا وكذلك في الولايات المتحدة. وقد اعترفت أيرلندا وهولندا والسويد بحركة المقاطعة (BDSكحركة مشروعة للمجتمع المدني منذ عام 2016. ويشارك المسيحيون أيضًا في الحملة.

وبشكل ملموس تعطل المقاطعة الأكاديمية التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الأحداث والمشاريع والمنشورات؛ وتجبر المقاطعة الثقافية الأفراد والفرق الموسيقية من بلدان أخرى على إلغاء عروضهم في إسرائيل؛ والمقاطعة الاقتصادية تشوه المنتجات المصنعة في إسرائيل والشركات التي تصنع منتجاتها أيضًا في يهودا والسامرة أو تبيعها هناك.

إن عمليات سحب الاستثمار، على سبيل المثال من خلال بيع الأسهم، موجهة ضد الشركات والمنظمات والمشاريع التي تستثمر في إسرائيل بأي شكل من الأشكال أو تقدم منتجاتها هناك؛ ويؤدي حصار السفن والموانئ إلى تعطيل تحميل وتفريغ السفن التابعة لشركات إسرائيلية أو التي تتجه حمولتها إلى إسرائيل.

إن كبار ممثلي حركة المقاطعة ينكرون علانية حق إسرائيل في الوجود، وهدف هذه المنظمة هو نهاية الدولة الإسرائيلية. ومع ذلك، لم يصنف سوى عدد قليل من الحكومات، مثل حكومات ألمانيا والنمسا وجمهورية التشيك، حملة المقاطعة على أنها معادية للسامية.

قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل

لقد تغير دور الأمم المتحدة أيضاً. بين عامي 2015 و2022 فقط، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة 140 قرارًا تنتقد إسرائيل. ولم يتعرض أي بلد آخر للسخرية في كثير من الأحيان. خلال هذه الفترة، تمت إدانة إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى في العالم مجتمعة - بما في ذلك الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية. وقد أدين هؤلاء 68 مرة فقط. ولعل أحد أسباب ذلك هو أن هناك نحو 14 مليون يهودي في العالم، مقابل 350 مليون عربي. هناك دولة واحدة فقط تمثل اليهودية مقابل 56 دولة يكون فيها الإسلام دين الدولة، أو دين أغلبية السكان أو دين أقلية كبيرة.

لقد حاربت الدول العربية وجود الدولة الإسرائيلية بكل الوسائل المتاحة لها منذ البداية. إن 90% من العرب مسلمون ويتمتعون بدعم إخوانهم في الدين – خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وهذا قد يفسر لماذا هناك دعوات من جهات عديدة للأمم المتحدة لإدانة إسرائيل. ومن المؤكد أن حقيقة أن إيران التي هدفها المعلن هو تدمير إسرائيل، تتولى الرئاسة حالياً، تساهم أيضاً في ذلك. لكنه لا يفسر بأي حال من الأحوال لماذا لا يعارضه

بقية العالم. لماذا هناك في كثير من الأحيان أغلبية ثلثي الدول الـ 193 التي تدين إسرائيل؟ وبطبيعة الحال، ينبغي أيضاً فحص إسرائيل بشكل نقدي، مثلها في ذلك كمثل أي دولة عضو أخرى، ولكن البلاد تستحق حقوقاً متساوية، وليس إدانات شعائرية وغير متناسبة وسخيفة في بعض الأحيان.

فقط بعض الأمثلة:

لماذا يوجد البند السابع من جدول الأعمال الدائم في مجلس حقوق الإنسان الذي يتناول حصراً "حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة" ويضمن مناقشة موضوع إسرائيل باستمرار؟ ولا يتم التعامل مع أي دولة أخرى بهذه الطريقة.

ولماذا تمت إدانة إسرائيل بتهمة تهريب المجرم النازي أدولف أيخمان الذي كان مختبئا في الأرجنتين إلى إسرائيل عام 1960 لتقديمه للمحاكمة؟ وكان ينبغي في الواقع أن يكون من اهتمامات المجتمع الدولي أن يحاسبه على أفعاله، مثل المجرمين الآخرين في محاكمة نورمبرغ.

لماذا يتم إدانة إسرائيل عام 2022 أكثر من إيران التي نفذت 576 عملية إعدام هذا العام، وقمعت بوحشية الانتفاضات ضد نظام الملالي وتطبق الحجاب القسري للنساء بعنف؟

ولماذا تعرضت إسرائيل للإدانة هذا العام أكثر من روسيا بسبب هجومها على أوكرانيا؟

لماذا تُتهم إسرائيل عام 2023 بعرقلة حقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية، دون ذكر السياسات النسوية التي ينتهجها الإسلاميون في الأراضي الفلسطينية؟ لماذا لا يتم إصدار مثل هذه القرارات ضد دول أخرى، مثل أفغانستان أو إيران أو

باكستان، التي تحتل المرتبة الأخيرة في العالم في مجال حقوق المرأة؟

كيف يمكن تفسير هذه القرارات بشكل عقلاني؟

السبت الأسود

أثبت هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023 أن الهدف النهائي لمعاداة السامية اليوم أيضًا هو إبادة اليهود. لقد كان هجومًا باردًا ومخططًا له بدقة عند الفجر، وأطلق العنان للكراهية القاتلة وعربدة من العنف. وقُتل في ذلك اليوم أكثر من 1400 إسرائيلي من أطفال وشيوخ ونساء ورجال، وتم اختطاف أكثر من 230 وتدمير أكثر من 20 قرية. ولم يحدث في أي من الحروب التي شاركت فيها إسرائيل بعد تأسيس الدولة أن مات هذا العدد من اليهود في يوم واحد. فقط خلال الهولوكوست تم تجاوز هذا الرقم.

لكن هذه الأرقام هي وصف واقعي. إنهم لا يصورون بأي حال من الأحوال الفرحة القاسية للانتهاكات والتعذيب الذي حدث. وهي لا تعكس حقيقة قطع رؤوس الأطفال وإحراق الناس أحياء. وهي لا تظهر المذبحة التي تلت ذلك عندما قلع إرهابيو حماس أعينهم، وضربوا رؤوسهم، وقطعوا أطرافهم، وقطعوا أجسادهم وأزالوا أعضائها. كما أنه لا يذكر عمليات الاغتصاب

الوحشية والإرهاب النفسي: الآباء الذين اضطروا لمشاهدة أطفالهم وهم يتعرضون للتعذيب والعكس صحيح. إنهم لا يوضحون كيف تم جلب اليهود الأحياء والأموات إلى قطاع غزة ليتم استقبالهم من قبل حشد ساخر كان يضربهم أو يدوسهم.

لم يكن هجوم حماس يهدف فقط إلى قتل الأعداء. كان الأمر يتعلق بالتسبب في أكبر قدر ممكن من المعاناة بأي وسيلة ممكنة. لقد كان مظهرًا من مظاهر البهيمية بامتياز، مصحوبًا بلذة غير إنسانية في عذاب الضحايا. هذه المذبحة هي أبعد من خيال شخص عادي.

ولكن على عكس ما حدث بعد المحرقة، لا توجد أي صور تقريبًا تجعل ما لا يمكن فهمه مفهومًا. ولم تعرض وسائل الإعلام الغربية على وجه الخصوص إلا القليل مما حدث. ولم تظهر الجثث إلا مغطاة وفي أكياس، وكانت الوجوه رمادية اللون أثناء عمليات الاختطاف، ولم تكن هناك صور للفظائع. لم يعد من الممكن التعرف على مقطع الفيديو الوحيد الذي قدمه جلعاد إردان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر. قناة الجزيرة فقط هي التي تركتها بلا زخرفة. وأظهرت الصورة عاملاً من آسيا وقد قطع رأسه بمجرفة حديقة. وكان الفيديو مؤشرا هاما ليس فقط على مدى اللاإنسانية التي ارتكبها الإرهابيون، بل أيضا على مدى العشوائية التي يمارسها الإرهابيون في القتل.

وحتى وسائل الإعلام الإسرائيلية ظلت بعيدة عن الأضواء. ولم يتم عرض المدى الحقيقي إلا للسياسيين رفيعي المستوى. وسُمح للصحفيين، الذين سُمح لهم أيضًا بالوصول إلى مسرح الجريمة والمواد السينمائية، بتقديم التقارير، ولكن لم يُسمح لهم بإظهار أي صور.

علاوة على ذلك، وبسبب الصدمة والارتباك الذي أعقب 7 أكتوبر مباشرة، لم يتم فحص العديد من مسرح الجريمة عن كثب ولم يتم طلب تشريح الجثث. وكان الاهتمام الأساسي هو البحث عن ناجين وتحديد من تم نقلهم إلى غزة والتعرف على هوية القتلى. ومع ذلك، هناك ساعات من اللقطات التي التقطتها كاميرات حماس، وكاميرات القيادة، والكاميرات الأمنية والهواتف المحمولة تظهر الإرهابيين وهم يقتلون مدنيين، بالإضافة إلى العديد من صور الجثث المشوهة. ومن المفارقة أن الجناة أنفسهم نشروا أعمالهم على الإنترنت وأعلنوها للعامة. لكن من في الغرب ينظر إلى هذه المصادر؟

وهكذا كانت النتيجة أنه لم يكن من السهل الحصول على صورة للشر الحقيقي الذي حدث. وربما كان هذا التقييد خارج نطاق مراعاة نفسية السكان، أو احترامًا للضحايا وأسرهم، أو لأسباب تتعلق بحماية البيانات. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لوصف ما حدث، إلا أن هذه الأوصاف لا تثير استجابة تذكر من كثير من الناس. الشخص العادي ليس لديه أي تفكير أو تصور مسبق لما تم وصفه، وبالتالي يجد صعوبة في تصنيف وتقييم الأهوال. ما حدث في 7 أكتوبر لا يمكن تصوره حرفيًا بالنسبة لمعظم الناس الذين يعيشون اليوم.

لم يكن الأمر كذلك حتى 11 يناير/كانون الثاني 2024، وتقديم لائحة الاتهام أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث جعلت إسرائيل بعض الجرائم المرتكبة في 7 أكتوبر/تشرين الأول أكثر وضوحا على موقع على شبكة الإنترنت: -https://saturday october-seven.com، والذي لا يمكن إلا أن يمكن العثور عليها من قبل أولئك الذين يعرفون. وبالطبع هناك أيضًا أولئك الذين لا يريدون عمدًا التعامل مع ما حدث بالفعل لأنه تجريم للغاية ويريدون حماية أنفسهم.

قرارات الأمم المتحدة

بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2023، أصدرت الأمم المتحدة أربعة قرارات بشأن إسرائيل. ولم يذكر أحد أو يدين مجزرة حماس بالاسم، ولا أحد يعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس:

في 27 أكتوبر 2023، تدعو الجمعية العامة إسرائيل إلى تحسين الوضع الإنساني والوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة (دون أي أداء في المقابل).

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يطالب مجلس الأمن إسرائيل بفرض هدنة إنسانية أطول في غزة (كما فعلت من قبل)، وفي المقابل إطلاق سراح الرهائن لدى حماس.

في 12 ديسمبر 2023، تدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة (مرة أخرى دون أي أداء في المقابل).

في 22 ديسمبر/كانون الأول 2023، يدعو مجلس الأمن إلى زيادة المساعدات الإنسانية لغزة، ويدعو إسرائيل إلى السماح فورًا بتدفق السلع الإنسانية إلى قطاع غزة عبر جميع المعابر الحدودية المتاحة. ويحتوي النص المكون من 4 صفحات مقاس A4 أيضًا على جملة واحدة (!) تطالب بالإفراج عن الرهائن من حماس.

إذا قمت بدمج هذه الحقائق، يمكنك أن تتوصل إلى نتيجة مفادها أن مذبحة 1400 يهودي لا تستحق الذكر بالنسبة للأمم المتحدة. ويبدو أن المشكلة الوحيدة بالنسبة للأمم المتحدة هي أن إسرائيل لم تقبل ذلك ببساطة، وأنها تقاتل حماس في قطاع غزة. فهل من غير المناسب حقاً لليهود أن يقاوموا اليوم بدلاً من السماح لأنفسهم بالذبح دون مقاومة، كما فعلوا خلال المحرقة؟

وقد أذعنت إسرائيل لتعليمات مجلس الأمن، الملزمة بموجب القانون الدولي، وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار لمدة 7 أيام تم خلاله إطلاق سراح بعض الإسرائيليين (أطفال ونساء). وفي المقابل، كان على إسرائيل أن تطلق سراح ثلاثة أضعاف عدد السجناء الفلسطينيين المدانين. وتم تسليم كميات كبيرة من البضائع إلى قطاع غزة خلال هذه الفترة حتى تتمكن حماس من تجديد إمداداتها وإعادة تنظيم نفسها. وقاطعت حماس وقف إطلاق النار بعد أسبوع وأعلنت أن المتبقين البالغ عددهم حوالي 130 لن يتم إطلاق سراحهم إلا في ظل ظروف مختلفة تمامًا: أي إطلاق سراح آلاف السجناء الفلسطينيين المسجونين، بما في ذلك أولئك الذين ارتكبوا جرائم قتل ضد الإسرائيليين. والسؤال هو: لماذا لم تدن كل القرارات المجزرة واحتجاز الرهائن وتطالب بالإفراج عنهم ؟

المظاهرات

وينعكس الفشل في الرؤية والفهم والاعتراف أيضًا في ردود أفعال الجماهير. هناك العديد من المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين التي يتم فيها التمني لليهود بالموت والمطالبة بإنهاء دولة إسرائيل. وحقيقة أن الكثير من العرب والمسلمين، المواطنين السابقين

في الدول التي ترى إسرائيل عدوها اللدود، يعيشون في كل بلد في أوروبا وأمريكا يساهم في ذلك. عدد الحوادث المعادية للسامية آخذ في الارتفاع بشكل كبير، وهو الآن بالآلاف.

إن حقيقة أنه حتى الأشخاص المتعلمين تعليماً عالياً، والذين نشأوا في أوروبا أو الولايات المتحدة، وضعوا حماس، وهي منظمة إرهابية، مساوية لإسرائيل، حكومة دولة ديمقراطية، لا يمكن إلا أن تسير جنباً إلى جنب مع تلاش كامل لما هو موجود. حدث في 7 أكتوبر. ومع استعداد مخيف لتجاهل الحقائق وترديد الشعارات المعادية للسامية.

الملاحقة القضائية أمام محكمة العدل الدولية

ومنذ 11 يناير 2024، اضطرت إسرائيل أيضًا إلى تبرير نفسها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بسبب دعوى قضائية رفعتها جنوب إفريقيا. إن القتال الذي تخوضه إسرائيل في قطاع غزة بهدف الدفاع عن نفسها ضد حماس، من أجل وضع حد لإطلاق الصواريخ وضمان عدم تكرار الهجوم الذي وقع في 7 أكتوبر، يتم تقييمه على أنه إبادة جماعية وفقًا لهذه الدعوى. وإسرائيل متهمة بالتحريض على الإبادة الجماعية، والفشل في معاقبة التحريض على الإبادة الجماعية، ومحاولة الإبادة الجماعية، وارتكاب الإبادة الجماعية بالفعل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

تمت صياغة مصطلح "الإبادة الجماعية" بعد المحرقة وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الإبادة الجماعية في القرار رقم 260 في ديسمبر/كانون الأول 1948. وقد حدد هذا القرار الجرائم المنهجية والمتعمدة التي ارتكبها النازيون الألمان، الذين قاموا عمداً بإبعاد واعتقال ستة ملايين شخص. اليهود من مختلف البلدان من أجل إبادتهم بشكل جماعي، دون التعرض لأي عدوان من هذه المجموعة العرقية.

واليوم، تتهم جنوب أفريقيا الشعب اليهودي بارتكاب نفس الجريمة، على الرغم من أنهم يردون على واحدة من أكثر الهجمات اللاإنسانية في عصرنا، ويواجهون تهديدًا مستمرًا من منظمة إرهابية ويتخذون إجراءات هادفة لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين!

ورغم أن الخبراء الألمان والدوليين في القانون الدولي مقتنعون بأن تهمة الإبادة الجماعية هذه سوف تختفي قريباً، إلا أن الحقيقة تظل أن التهمة غير المؤكدة وحدها تشكل ضغوطاً كبيرة على إسرائيل .وأيضاً على الدول التي ترغب في دعم إسرائيل. إن الوصفة القديمة لمعاداة السامية، والتي تتمثل في توجيه الاتهامات وبالتالي تخفيض قيمتها والإدانة قبل فحص الحقائق وإثباتها، لا تزال فعالة حتى يومنا هذا.

وفي خضم مناطق التوتر هذه، تطرح أسئلة حاسمة بشأن اليوم العالمي للمحرقة.

فهل سيحيي المجتمع الدولي هذا العام ذكرى جرائم الماضي ويتجاهل جرائم الحاضر؟

هل سيحزن على قتلى اليهود في المحرقة، لكنه سيدين اليهود الأحياء من اليوم، الذين يناضلون من أجل منع تكرار مثل هذه المجازر مرة أخرى؟ أم أننا سندرك الألم والمعاناة التي سببها هذا الهجوم الهمجي؟ فهل نحاول أن نفهم بشكل أفضل هذا

الرعب وتصميم إسرائيل على ضمان عدم تكرار ذلك مرة أخرى .وخاصة أنه من المعروف أنه لا يزال هناك الآلاف في حماس الذين لا يمكن منعهم من مواصلة هجماتهم إلا بالقوة؟

هل سنقف إلى جانب إسرائيل لأسباب إنسانية ولأننا نقدرها؟، هل سنتذكر ما ندين لها به؟ ولا أقصد التراث الروحي للمسيحيين فقط، بل أيضًا كل إنجازاتهم. لقد فاز هذا الشعب الصغير الذي يشكل 0.2% فقط من سكان العالم بحوالي واحدة من كل أربع جوائز نوبل مُنحت على الإطلاق. لقد ساهم هؤلاء في مستوى معيشتنا الحالي ويستحقون احترامنا. فهل سيتذكر المسيحيون أن يسوع – اليهودي – فتح الطريق إلى الآب بالعهد الجديد لأولئك الذين لم يكونوا جزءاً من شعب الله؟ وهل أصبحوا بذلك "شركاء في الميراث" وينتمون، مع اليهود، الورثة الأصليين، إلى شعب الله؟ وأن اليهود إذن هم إخوانهم؟

خمسة وثمانون عامًا بعد المحرقة: هل نفهم ما هو نداء الساعة اليوم؟، هل ندرك فرصتنا لإظهار أننا تعلمنا من الماضي؟ فرصتنا الثانية!، هل سنفي بوعدنا "لن يحدث مرة أخرى"؟، هل سنتبنى إرث أبطال المحرقة الصامتين الصالحين بين الأمم، ونكون أولئك الذين لديهم الشجاعة لتحمل المسؤولية واتخاذ قراراتنا في عالم من الانحطاط الأخلاقي؟ هل نحن من الذين سيصنعون الفارق؟، هل سنعطي معنى وقيمة ليوم ذكرى المحرقة من خلال الاستعداد للدفاع عن إسرائيل؟ هل نظهر للإسرائيليين واليهود من حولنا أننا نحترمهم ونحبهم ونقف معهم؟،

لدينا الفرصة للقيام بكل هذا! لا يمكننا التراجع عن الماضي، ولكن يمكننا المساعدة في تشكيل الحاضر وتشكيل المستقبل: من خلال كلماتنا وحتى أكثر من خلال ما نفعله وما تقوله حياتنا.

إن "نية ارتكاب الإبادة الجماعية" يتم تبريرها بتصريحات مثل "تدمير عماليق"، والتي لم تكن موجهة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، ولكن ضد قادة حماس ومقاتليها. كما يتم استخدام اقتباسات غير كاملة مأخوذة من سياقها من رئيس الوزراء نتنياهو، على الرغم من أنه أكد دائما على أن إسرائيل تقاتل حصرا ضد حماس وأن الحرب ستنتهي على الفور إذا استسلمت حماس وأطلقت سراح الرهائن. كما أوضح نتنياهو أن إسرائيل لا تنوي طرد السكان المدنيين من قطاع غزة. وتم تجاهل المحاولات التي لا تعد ولا تحصى من قبل الجيش الإسرائيلي لإظهار الاعتبار للسكان المدنيين، حتى لو كان ذلك مصحوبًا بزيادة كبيرة في المخاطر التي يتعرض لها جنوده.

وتتهم إسرائيل بارتكاب "محاولة إبادة جماعية" بسبب القيود المفروضة على وصول سكان غزة إلى الغذاء والماء والإمدادات الطبية - على الرغم من وصول آلاف الأطنان من المساعدات إلى قطاع غزة كل يوم. وفي الواقع، ليست إسرائيل هي التي تمنع السكان المدنيين من الوصول إلى هذه السلع، بل حماس التي تستولي على كميات كبيرة من هذه البضائع وبالتالي تؤدي إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين.

ونظراً للخسائر المأساوية التي لحقت بالمدنيين خلال القصف، فإن إسرائيل متهمة بـ"ارتكاب إبادة جماعية"، أي "الإبادة المتعمدة أو غيرها من أشكال الإبادة" للسكان في غزة. وتوصلت جنوب أفريقيا إلى هذا الاستنتاج، على الرغم من:

لقد قامت حماس بتحصن مقاتليها ومنشآتها العسكرية في البنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساجد والمنازل، وتشن هجماتها من هنا. ولذلك، فمن غير الممكن ببساطة محاربة حماس دون التأثير على هذه المباني والمناطق.

وأسقطت إسرائيل ملايين المنشورات في المناطق التي تعرضت للهجوم، وأجرت عشرات الآلاف من المكالمات الهاتفية والرسائل النصية لتحذير السكان المدنيين وحثهم على إخلاء المناطق بسبب الخطر الذي يهدد حياتهم. ولتمكين عمليات الإجلاء هذه، التزمت إسرائيل أيضًا بساعات وأيام من "الهدنة الإنسانية".

وكانت حماس هي التي منعت جزئيا السكان المدنيين من مغادرة هذه المناطق المعرضة للخطر من أجل استخدامها عمدا كدرع وقائي لنفسها. هذه هي المأساة الكبرى في قطاع غزة.

إن حقيقة عدم إطلاق سراح المختطفين بعد، وأن حماس والمنظمات المتحالفة معها لا تزال تذكر تدمير إسرائيل في ميثاقها، فضلاً عن التعبير الواضح والمتكرر عن تهديداتها ونواياها، تبدو أيضاً غير ذات صلة بالوضع العام في جنوب أفريقيا. .

واليوم، تتهم جنوب أفريقيا الشعب اليهودي بارتكاب نفس الجريمة، على الرغم من أنهم يردون على واحدة من أكثر الهجمات اللاإنسانية في عصرنا، ويواجهون تهديدًا مستمرًا من منظمة إرهابية ويتخذون إجراءات هادفة لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين؟

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تحليل: قرار لاهاي يعني أن إسرائيل أصبحت الآن في قفص الاتهام بتهمة الإبادة الجماعية

بقلم دافيد هوروفيتس

هناك خلاصتان رئيسيتان من قرار محكمة العدل الدولية يوم الجمعة التي أمرت باتخاذ إجراءات مؤقتة ضد إسرائيل على أساس مزاعم الإبادة الجماعية التي وجهتها جنوب إفريقيا ضدها.

الخلاصة الاولى والأكثر أهمية هي أنه من خلال طبيعة الأوامر واللغة المستخدمة، يمكن القول بحذر أن المحكمة لا يبدو أنها تعتقد أن إسرائيل ترتكب حاليا وبالفعل جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. لو كان الأمر كذلك، لكانت المحكمة قد وافقت بكل تأكيد على مطلب جنوب إفريقيا بأن توقف إسرائيل بشكل فوري وأحادي عمليتها العسكرية في غزة، وكانت ستستخدم أيضا كلمة "التوقف" في أمرها، كما استخدمتها جنوب إفريقيا صراحة في دعواها ضد إسرائيل، مما يعني ضمنا أعمال إبادة جماعية حالية ومحتملة في المستقبل. وفي الوقت نفسه، قبلت المحكمة الادعاء الضار للغاية الذي يقول إن ادعاءات جنوب إفريقيا بأن الفلسطينيين في غزة بحاجة إلى الحماية من الإبادة الجماعية "معقولة"، وقد فعلت ذلك بالفعل بأغلبية ساحقة بلغت 15 صوتا مقابل صوتين.

تشير هذه الخطوة إلى أن المحكمة لا تعتقد أن مزاعم جنوب إفريقيا المثيرة للجدل لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، وهو قرار احتفت به حماس وجنوب إفريقيا وأعداء إسرائيل على نطاق واسع عقب صدور القرار.

وهذا الجانب من القرار هو الذي يمكن أن تكون له تداعيات خطيرة بالنسبة لموقف إسرائيل الأخلاقي وسمعتها الدولية ومكانتها الدبلوماسية. لأنه، كما قالت رئيسة المحكمة جوان دونوهيو، فإن المحكمة لا ترفض القضية بشكل كامل، كما طلبت إسرائيل. وهكذا فإن دولة إسرائيل تقف في قفص الاتهام بتهمة الإبادة الجماعية، حيث تقول محكمة العدل الدولية إن هناك دليلا ظاهريا على أن هناك قضية يتعين على إسرائيل الرد عليها. ومن المؤكد أن هذا سيعطي دعما للدعوات الدولية لفرض عقوبات تجارية وحظر توريد أسلحة ضد إسرائيل. ومن المؤكد أن منتقدي إسرائيل، سواء في عامة الجمهور أو لدى حكومات الدول الأجنبية – وهناك الكثير منهم – سيشيرون إلى هذه الحقيقة كسبب حتى لا يكون هناك أي ارتباط مع هذا البلد. ومع ذلك، هناك جوانب قضائية إيجابية لهذه الصورة القاتمة.

إن المعيار في هذه العملية الاولية ليس ما إذا كانت إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية، بل فقط ما إذا كانت هناك "معقولية" لادعاءات جنوب إفريقيا بأن الفلسطينيين غير محميين، والفشل في التأكيد على هذه المعقولية سيعني رفض القضية بالكامل. وهذا يُعتبر معيارا أدنى بكثير، ونظرا للتصريحات الإشكالية التي أدلى بها وزراء في الحكومة ومشرعين التي بدا فيها أنهم يقللون من أهمية الحاجة لحماية المدنيين في غزة، قد لا يكون من المفاجئ أن المحكمة لم تر أنه من المناسب رفض هذه المزاعم.

إذا أخذنا هذا الأمر جانبا بالإضافة إلى بعض الجوانب الأوسع لجريمة الإبادة الجماعية كما هي معرّفة في الاتفاقية لمنع جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك التسبب عمدا في أذى جسدي أو نفسي خطير لمجموعة من المدنيين أو التسبب بظروف تؤدي إلى تدمير الحياة البشرية، فربما كان أقل ما يمكن للمحكمة أن تفعله هو قبول معقولية هذه الادعاءات. ويبدو أن المحكمة قررت أنها لا تستطيع تجاهل التصريحات المتهورة التي ادلى بها وزير الدفاع يوآف غالانت في بداية الحرب بشأن فرض حصار كامل دون طعام وماء ووقود وكهرباء (على الرغم من أن إسرائيل سمحت منذ ذلك الحين بدخول كل هذه الموارد إلى غزة)، والإشارات إلى "حيوانات بشرية" التي ذُكرت في المحكمة (على الرغم من أن غالانت كان يشير بالتحديد إلى حماس، وليس إلى سكان غزة). ولكن كما أشارت المحكمة، فإن هذا ليس له أي تأثير على الحكم النهائي.

ونظرا لمستوى الدمار في غزة، والخسائر الفادحة في أرواح المدنيين والظروف المروعة التي يواجهها سكان غزة حاليا، فمن الواضح أن المحكمة وقضاتها لم يظنوا أن بإمكانهم رفض الدعوى بشكل قاطع.

وكما ذُكر، قد ينُظر إلى ذلك على أنه ينعكس في الأوامر العملية للمحكمة، بما في ذلك رفضها إصدار أمر لإسرائيل بوقف إطلاق النار، لكنه بالأحرى ينعكس في تذكير إسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والحاجة لتوفير مساعدات انسانية. وكما أشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فقد أيدت المحكمة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد العدو الإرهابي المجرم والمتوحش الذي تواجهه والمتمثل في حركة حماس في غزة. وربما كانت المحكمة، بفعلها هذا، تقر بأن إزالة التهديد الذي تمثله حماس، وليس تدمير الشعب الفلسطيني، هو هدف الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، كما أوضح فريق الدفاع الإسرائيلي بجهد مضن في مرافعته في لاهاي قبل أسبوعين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: القاضي باراك: حكم محكمة العدل الدولية يستند إلى أدلة قليلة؛ قاضية أوغندية: الدعوى القضائية "محاولة يائسة"

أصدر القاضي الإسرائيلي أهارون باراك، الذي كان عضوا في هيئة محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية في غزة، رأيه المخالف يوم الجمعة لمعظم قرارات المحكمة في القضية، بما في ذلك دعوة المحكمة لإسرائيل باتخاذ اجراءات احترازية لمنع جريمة إبادة جماعية في غزة. وكان باراك، إلى جانب القاضية الأوغندية جوليا سيبوتندي، واحدا من قاضيين فقط عارضا تأكيد المحكمة على أن بعض أفعال إسرائيل في الحرب ضد حماس قد تشكل انتهاكا لاتفاقية منع الابادة الجماعية وأمرها لإسرائيل بضمان عدم حدوث ذلك.

وصوت باراك لصالح إجراءين مدرجين في القرارا: مطالبة إسرائيل ببذل "كل ما في وسعها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعام على ارتكاب إبادة جماعية فيما يتعلق بأعضاء المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة"، والأمر "باتخاذ تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية القاسية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة." وقال قرار المحكمة، الذي تم اتخاذه بأغلبية 15 مقابل 2، إن هناك "معقولية" لادعاءات جنوب إفريقيا بأن الفلسطينيين بحاجة إلى الحماية من الإبادة الجماعية. بحسب القرار فإن تصريحات عديدة وتحريضية أدلى بها بعض المسؤولين الإسرائيليين الكبار، والتي يمكن تفسيرها على أنها تأييد لتعمد إيذاء المدنيين، أعطت معقولية لادعاءات جنوب إفريقيا بأن لإسرائيل نية بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينين في غزة في الصراع الحالي.

ومع ذلك، لم تتخذ المحكمة الإجراء الذي كانت ترغب فيه جنوب إفريقيا بشدة وتخشاه إسرائيل – وهو الأمر بوقف فوري لإطلاق النار من جانب واحد والذي كان من شأنه أن يحبط المجهود الحربي ويشير إلى أن المحكمة تعتقد أن الإبادة الجماعية تحدث بشكل فعلي.

في رأيه المنفصل، انتقد باراك جنوب إفريقيا لتركيزها على إسرائيل بدلا من حماس لتنفيذ الأخيرة هجوم 7 أكتوبر الذي أشعل فتيل الحرب في غزة، وقال إن الدولة الإفريقية "سعت خطأ إلى نسب جريمة قابيل إلى هابيل." وأشار أيضا إلى تجربته كناج من المحرقة النازية (الهولوكوست). وكتب باراك إن "الإبادة الجماعية أكثر من مجرد كلمة بالنسبة لي؛ إنها تمثل تدميرا متعمدا وسلوكا انسانيا في أسوأ حالاته... إنه أخطر اتهام محتمل ويتشابك بعمق مع تجربتي الحياتية الشخصية."

وقال رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية المتقاعد إن "فكرة أن إسرائيل متهمة الآن بارتكاب جريمة إبادة جماعية صعبة للغاية عليّ شخصيا، باعتباري ناجيا من إبادة جماعية وعلى إدراك تام بالتزام إسرائيل بسيادة القانون." وقد أشاد باراك بالتزام إسرائيل وانصياعها للقانون الدولي خلال عملياتها العسكرية وقال إن أساس مراجعة تصرفات إسرائيل في غزة هو القانون الإنساني الدولي، وليس اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

وقال إن المحكمة قبلت التأكيد على أنه وجود معقولية بأن الفلسطينين بحاجة إلى الحماية من أعمال إبادة جماعية بالاستناد على "أدلة قليلة." وزعم باراك إنه لا يوجد أساس واقعي لمثل هذا الاستنتاج، الذي يستند كما يبدو على حصيلة القتلى المرتفعة والتصريحات التحريضية التي أدلى بها بعض المسؤولين الإسرائيليين. وقال: "أنا لا أتفق بشدة مع نهج المحكمة

فيما يتعلق بالمعقولية، وعلى وجه الخصوص لا اتفق مع مسألة النية"، مشيرا إلى الجهود العديدة التي بذلتها إسرائيل لحماية المدنيين.

في حين أنه "استخدام بعض المسؤولين الإسرائيليين للغة غير لائقة ومهينة هو أمر مقلق"، وفي حين أنه "سيتعين التحقيق في ذلك من قبل السلطات الإسرائيلية المختصة... فإن الاستنتاج بأن هناك نية لارتكاب إبادة جماعية من هذه التصريحات، التي تم الإدلاء بها في أعقاب الهجمات الرهيبة ضد السكان الإسرائيليين، هو أمر غير معقول." وقال إن المحكمة "فشلت في تقديم وصف كامل للوضع الذي تطور في غزة" منذ 7 أكتوبر وإن حماس قد 'تعهدت بتكرار حادثة 7 أكتوبر مرارا'. وبالتالي فإنها تشكل تهديدا وجوديا لدولة إسرائيل، وهو الأمر الذي يجب على إسرائيل صده."

مع الإشارة إلى أن "دولة إسرائيل مثلت أمام هذه المحكمة في الوقت الذي يتعامل فيه قادتها وجنودها وأطفالها مع الهزة والصدمة الناجمة عن هجوم 7 أكتوبر" وبينما "ارتعدت أمة بأكملها، وفي غمضة عين فقدت أبسط أحساس لها بالأمان، فإن السياق المباشر الذي تم فيه تقديم دعوى جنوب إفريقيا إلى المحكمة كان ينبغي أن يلعب دورا أكثر مركزية في تعليل المحكمة."

وأضاف باراك أنه "من المشكوك فيه أن تكون جنوب إفريقيا قد طرحت هذا النزاع بحسن نية"، مشيرا إلى أنه عندما أعربت جنوب إفريقيا عن مخاوفها الأولية، "ردت إسرائيل بعرض الدخول في مشاورات في أقرب فرصة ممكنة. جنوب إفريقيا، بدلا من قبول هذا العرض، الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى محادثات دبلوماسية مثمرة، قررت رفع دعوى ضد إسرائيل أمام هذه المحكمة." وقال أنه من "المفاجئ" أن المحكمة لاحظت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل للتخفيف من الظروف الانسانية الصعبة في غزة، "لكنها بعد ذلك فشلت تماما في استخلاص استنتاجات من هذه التصريحات عند فحص وجود النوايا".
وأضاف أن "الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن المحكمة لم تعتبر أيا من هذه الإجراءات والتصريحات كافية لاستبعاد وجود نية معقولة لارتكاب إبادة جماعية."

وقالت القاضية سيبوتيندي، في معارضتها، إن "جنوب إفريقيا لم تثبت، حتى على أساس ظاهري، أن الأفعال التي يُزعم أن إسرائيل ارتكبتها والتي يشكو منها المدعي، قد ارتُكبت بنية الإبادة الجماعية اللازمة، وأنه نتيجة لذلك، فهي قادرة على الوقوع ضمن نطاق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية." وأضافت أن "مقدمة الدعوى لم تثبت أن الحقوق التي تؤكدها والتي تسعى إلى حمايتها من خلال الإشارة إلى تدابير مؤقتة هي حقوق معقولة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية."إن الفشل في التوصل إلى حل سياسي للصراع "قد يدفعهم في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى الاحتجاج بمعاهدات مثل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، في محاولة يائسة لفرض قضية ما في سياق مثل هذه المعاهدة، من أجل تعزيز تسويتها القضائية... من وجهة نظري فإن القضية الحالية تقع ضمن هذه الفئة."

وقالت إن المراجعة الدقيقة لسياسة الحرب الإسرائيلية "تظهر غياب نية الإبادة الجماعية"، رغم أنها شددت على أن إسرائيل ملزمة بالقانون الدولي في إدارتها للحرب. "للأسف، فإن حجم المعاناة والموت الذي يعيشه قطاع غزة لا يتفاقم بسبب

نية الإبادة الجماعية، بل بسبب عدة عوامل، بما في ذلك تكتيكات منظمة حماس نفسها التي غالبا ما تنطوي على تواجد قواتها بين السكان المدنيين والمنشآت المدنية، مما يجعلهم عرضة لهجوم عسكري مشروع."

أما بالنسبة لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين الذين استخدموا لغة تحريضية، أو أدلوا بتعليقات يُنظر إليها على أنها تقلل من أهمية الحاجة إلى حماية المدنيين، فقالت سيبوتيندي إنه إذا أخذنا السياق في الاعتبار، فإن "الغالبية العظمى من التصريحات أشارت إلى تدمير حماس وليس الشعب الفلسطيني"، وبالتالي فإن "بعض التصريحات المارقة الصادرة عن مسؤولين غير مكلفين بمتابعة العمليات العسكرية الإسرائيلية تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الحكومة الإسرائيلية نفسها"؛ و"الأهم من ذلك هو أن سياسة الحرب الرسمية للحكومة الإسرائيلية، كما قُدمت إلى المحكمة، لا تحتوي على أي مؤشرات على نية الإبادة الجماعية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو: تعامل المحكمة الدولية مع مزاعم الإبادة الجماعية الكاذبة يُظهر عدم تعلم دروس المحرقة

في مؤتمر صحفي متلفز يوم السبت، اليوم العالمي لإحياء ذكرى المحرقة النازية (الهولوكوست)، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن استعداد محكمة العدل الدولية للاستماع إلى المزاعم "السخيفة" حول الإبادة الجماعية ضد إسرائيل "يثبت أن الكثيرين في العالم لم يتعلموا شيئا من المحرقة". بينما جادل بأن الدعوى في المحكمة تخدم مصالح حماس، الذين وصفهم بـ"النازيين الجدد." وقال نتنياهو أيضا إن إسرائيل لن تنسى أبدا مجازر وفظائع واختطافات 7 أكتوبر، و"لن نغفر أبدا ما فعلته وحوش حماس بأبنائنا وبناتنا."

ولكن في حين قال رئيس الوزراء إنه يتعاطف مع مشاعر عائلات الرهائن وهم يعبّرون عن غضبهم المتزايد إزاء فشل الحكومة في تحرير أحبائهم، إلا أنه أضاف أن الاحتجاجات الحاشدة نيابة عن المختطفين "بقدر أن أستطيع أن أرى، لا تؤدي إلا إلى رفع" مطالب حماس و"تدفع بعيدا الهدف الذي نريده جميعا: عودة جميع الرهائن."

دروس الهولوكوست

وقال نتنياهو إنه من المثير للغضب أن تذهب جنوب إفريقيا إلى لاهاي وتتهم إسرائيل زورا بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة، وأن حماس هي التي تسعى إلى إبادة إسرائيل والشعب اليهودي، وأضاف أن جنوب إفريقيا ذهبت إلى لاهاي "نيابة عن حماس."

ورفع نسخة باللغة العربية من كتاب هتلر "كفاحي"، والذي قال إنه عُثر عليه في منزل في غزة التي تحكمها حماس، وقال إن هذه هي الطريقة التي يعلّم بها "النازيون الجدد" أطفالهم. وواصل نتنياهو حديثه قائلا إن الحرب فُرضت على إسرائيل من قبل عدو حقير يعلن صراحة أنه يريد تدمير جميع اليهود، وفي 7 أكتوبر، "لو كان بإمكانهم فعل ذلك لذبحونا جميعا." وأدان محكمة العدل الدولية لفشلها في رفض مزاعم الإبادة الجماعية ضد إسرائيل بإجراءات موجزة. وقال إن "استعداد المحكمة" حتى لسماع هذه القضية "السخيفة"، "يثبت أن الكثيرين في العالم لم يتعلموا شيئا من المحرقة." وقال "لكن نحن تعلمنا،

والدرس الرئيسي المستفاد من المحرقة هو أننا وحدنا من سيدافع عن أنفسنا بأنفسنا ولن يقوم أحد بذلك من أجلنا." وقال إن إسرائيل بحاجة إلى أن تكون قوية وحازمة وأن تقاوم. وأضاف "لقد نهضت الدولة اليهودية من رماد المحرقة لضمان القوة الدفاعية للشعب اليهودي"، مشددا على حق إسرائيل الأساسي في الدفاع عن نفسها، قائلا "لن يأخذ أحد [هذا الحق] منا."

وأردف نتنياهو قائلا "لا يوجد بديل للنصر الكامل"، وأشاد بالجنود الذين قُتلوا في غزة هذا الأسبوع، وقال إن إسرائيل يجب أن تحقق جميع أهداف الحرب تخليدا لذكراهم – تدمير حماس، وإعادة جميع الرهائن إلى الوطن، وضمان ألا تشكل غزة مرة أخرى تهديدا لإسرائيل. وإذا لم تتمكن إسرائيل من تدمير حماس فإن "المذبحة المقبلة لن تكون سوى مسألة وقت"، على حد قوله.

الاحتجاجات تضر بالرهائن؟

وقال نتنياهو إن الاحتجاجات المتزايدة ضد حكومته من قبل عائلات الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة دفعت حماس إلى رفع سقف مطالبها، حيث تفترض أن الضغط الشعبي سيجبر الحكومة على تقديم تنازلات. ورفض نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت مطالبة العائلات بوقف إطلاق النار واتفاق فوري لإطلاق سراح أحبائهم، قائلين إن مثل هذه الصفقة ليست معروضة من قبل الحركة. وقد زعما مرارا وتكرارا أن الضغط العسكري المستمر هو وحده الذي سيؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن.

أقواله كانت مماثلة لتصريحات أدلى بها في وقت سابق وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي قال لأخبار القناة 12 إنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يحتجون ضد الحكومة ودعما لاتفاق إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس في غزة، قل احتمال أن يتم الافراج عنهم. وقال سموتريتش: "لا يوجد شيء يضر بفرصتنا بإعادة الرهائن إلى الوطن أكثر من الاحتجاجات."

وقال نتنياهو "لا داعي لأن يقوم أحد بتحفيزي" على العمل لإعادة الرهائن، واستذكر إصابته كجندي في علمية الانقاذ الناجحة لتحرير طائرة سابينا التي تم اختطافها في عام 1972، وشقيقه يوني الذي قُتل خلال عملية عنتيبي. "أنا أعمل [على إعادة الرهائن إلى الديار] طوال الوقت."

وسئل رئيس الوزراء عن الاحتجاجات المتكررة للمتظاهرين الذين يمنعون دخول المساعدات إلى غزة عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) وقال: "بدون الحد الأدنى من المساعدات لغزة، لا يمكننا إكمال المهمة وإنهاء الحرب." وقال إنه يتفهم سبب معارضة عائلات الرهائن، وبعضهم من بين الذين يمنعون دخول المساعدات، لكنه أضاف أن سياسة إسرائيل هي السماح بدخول المساعدات. وقال إن التعليمات صدرت لوضع حد لمنع المتظاهرين من عرقلة دخول شاحنات المساعدات.

وفيما يتعلق بعائلات الرهائن التي تحتج خارج منزله، سُئل نتنياهو عما إذا كانت الشرطة نقلت المظاهرة بعيدا عن المنزل هذا الأسبوع بناء على أوامره. وقال نتنياهو إن من حقهم الاحتجاج وأضاف "لم أعط أي تعليمات للجهات الأمنية"، مضيفا أنه يجتمع بانتظام مع العائلات. وأضاف أن التسريبات من مثل هذه اللقاءات مؤسفة و"لا تساعد."

ردا على تصريحات نتنياهو، قال منتدى عائلات المخطوفين والمفقودين إن ذوي الرهائن "قادوا الجهود لنقل الأدوية إلى الرهائن، وأحضروا رئيس المحكمة الجنائية الدولية إلى إسرائيل وحشدوا وسائل الإعلام وأقوى المؤثرين في العالم لدعم إسرائيل والرهائن."نتوقع من رئيس الوزراء أن يتذكر أنه مسؤول منتخب وظيفته تصحيح أخطاء [7 أكتوبر]، وليس توبيخ من تم اختطاف أفراد عائلاتهم."

نوع "مختلف" من الحكم

وردا على سؤال حول غزة بعد الحرب، كرر نتنياهو: "سوف ندمر قيادة حماس"، وسيتم تدمير قدراتها العسكرية والمدنية. وبعد ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى بناء نوع "مختلف" من الحكم، وإدارة غير إرهابية، في غزة. وقال إن إدارة كهذه لا يمكن أن تقوم بتعليم الأطفال على الكراهية، في إشارة واضحة إلى السلطة الفلسطينية، التي لوحظ على نطاق واسع أن كتبها المدرسية تحتوي على العديد من حالات التحريض ضد الدولة اليهودية وإنكار حقها في الوجود.

وذهب سموتريتش أبعد من ذلك يوم السبت، قائلا إن إسرائيل هي من سيدير غزة بعد الحرب. وقال: "ستكون هناك إدارة عسكرية إسرائيلية في غزة. لأننا جميعا متفقون على أننا بحاجة إلى البقاء في غزة والحكم هناك عسكريا. ولن تكون لدينا سيطرة عسكرية إذا لم تكن لدينا سيطرة مدنية هناك. لن يفعل ذلك أحد آخر."

سُئل نتنياهو عن المؤتمر الذي سيعقد في القدس يوم الأحد حول إحياء الاستيطان اليهودي في غزة، والذي سيحضره بعض الوزراء وأعضاء الكنيست من إئتلافه – الحضور الذي سيثير بلا شك قلق حلفاء إسرائيل الدوليين، الذين يرفضون تماما تجديد الاستيطان في القطاع. وقال إن أعضاء الكنيست والوزراء مسموح لهم بالتعبير عن آرائهم، لكن سياسة إسرائيل في "اليوم التالي" لغزة بعد الحرب تحددها الحكومة بكامل هيئتها، وهي الهيئة المخولة باتخاذ مثل هذه القرارات، وأضاف أنه لم يتم اتخاذ أي قرار [لإعادة توطين غزة]، وقال إن معارضته لإحياء الاستيطان اليهودي في غزة "لم تتغير."

سجال مع الصحفيين

وكان رئيس الوزراء عدوانيا بشكل خاص في حديثه مع المراسلين في مناسبات عدة أثناء تلقيه الأسئلة، واتهم الصحفيين في عدة مناسبات بـ"محاربتي" مثلما "أحارب أنا حماس في غزة."

وبشكل لافت للنظر فإن أحد المراسلين الذي كان تصريح نتنياهو موجها إليه أشار قبل سؤاله إلى أنه عاد لتوه من 100 يوم من الخدمة الاحتياطية في وحدة قتالية. وتساءل مراسل صحيفة "كلكاليست" عن شعور الأشخاص الذين يرسلون أحبائهم إلى الجيش الإسرائيلي تجاه منظمات التمويل الحكومية التي تساعد بعض الإسرائيليين على تجنب الخدمة العسكرية – في إشارة إلى بعض المنظمات الحريدية.

ورفض نتنياهو السؤال ووصفه بأنه "متحيز وغير عادل وغير دقيق"، واتهم المراسل بمحاولة بث الانقسام في إسرائيل. وقال إن إسرائيل توحدت وسط الحرب، وهو "إنجاز عظيم"، وأن المراسل كان يحاول محو هذه الوحدة. وقال له: "مرة أخرى، أنا سأهتم بتدمير حماس، وأنت ستدير الحرب ضدي."

وفيما يتعلق بالسؤال نفسه، قال رئيس الوزراء "لقد رأيت الحريديم يتطوعون بأعداد كبيرة" للعمل المروع المتمثل في جمع الجثث في منظمات مثل "زاكا" و"المساعدة بأي طريقة ممكنة"، وأشار إلى أن بعضهم ينضم إلى الجيش.

وفيما يتعلق بترويج عضو الكنيست تالي غوتليف من حزب "الليكود" لنظريات المؤامرة التي تتهم شخصيات معارضة بالتآمر مع حماس قبل الهجمات، قال إن مكتبه أدان تصريحاتها.

عندما أشار ماتان حودوروف من القناة 13 إلى أن إدانة أكثر وضوحا وقوة للادعاءات التي لا أساس لها من الصحة قد تكون مناسبة، انتقده نتنياهو قائلا إن حودوروف جاء إلى المؤتمر الصحفي ليس لطرح الأسئلة بل لمهاجمته.

وردا على سؤال من حودوروف عما إذا كان قد أضر بالعلاقات مع مصر وقطر، الوسيطين الرئيسيين لإسرائيل مع حماس بشأن الرهائن، وبالتالي أضر باحتمالات إطلاق سراح الرهائن، هاجم نتنياهو بسخرية "التأطير الموضوعي للمسألة" وأصر على أن العلاقات بين إسرائيل ومصر "سليمة."لكل منا مصالح"، في حين لم يتراجع عن انتقاداته لقطر، مضيقا أنه يستخدم كل السبل للضغط على حماس لمحاولة إعادة الرهائن.

وقال نتنياهو: "قطر تستضيف قادة حماس، كما أنها تمول حماس ولها نفوذ على حماس. لقد وعدت بضمان وصول الأدوية ... إلى رهائننا، وقالت إنها يمكن أن تساعد في إعادة [الرهائن]. لذا علينا أن تمارس ضغوطها على [حماس]. لقد وضعت نفسها كوسيط. رجاء، أثبتوا ذلك وأعيدوا رهائننا. وفي هذه الأثناء، قوموا بنقل الأدوية إليهم."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الولايات المتحدة تنشئ "مجموعة اتصال" مع حلفائها في الشرق الأوسط للتخطيط لقطاع غزة ما بعد الحرب

بقلم جيكوب ماغيد

تعمل الولايات المتحدة على تطوير "مجموعة اتصال" مع حلفائها في الشرق الأوسط تهدف إلى التحالف حول سياسة موحدة لإدارة قطاع غزة بعد الحرب بين إسرائيل وحماس، حسب ما قال مسؤول في إدارة بايدن ودبلوماسي عربي كبير لتايمز أوف إسرائيل. وطرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الفكرة على زعماء الأردن ومصر والسعودية والإمارات وقطر وتركيا عندما زار المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر وحصل على موافقة كل دولة للمضي قدما في المبادرة قال المسؤولون.

وقال المسؤول في الإدارة إن الولايات المتحدة تطلب من أصحاب المصلحة الإقليميين أن يلعبوا دورا في إعادة إعمار وإدارة غزة بعد الحرب، وتأمل أن تسمح مجموعة الاتصال بطرح الأفكار وتقديمها في منتدى واحد.

وقال دبلوماسي عربي كبير إن إدارة بايدن تأمل أنه من خلال إنشاء مجموعة الاتصال، يمكنها توحيد المنطقة حول خطة ما بعد الحرب التي يمكن رفعها بعد ذلك إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. ومن بين الأفكار التي تتم مناقشتها تغييرات في السلطة الفلسطينية من شأنها أن تضعف قبضة الرئيس محمود عباس على السلطة، والمال لإعادة بناء قطاع غزة المدمر

والعلاقات المنشودة منذ فترة طويلة بين القدس والرياض. وأوضح الدبلوماسي أن ذلك "سيشمل إعادة إعمار غزة، وإصلاح السلطة الفلسطينية، وخلق طريق إلى دولة فلسطينية، واتفاق تطبيع سعودي".

وتعهد نتنياهو بمواصلة الحرب مهما طال الزمن حتى يتم تحقيق "النصر الكامل" على حماس. لقد رفض تقريبًا السماح للسلطة الفلسطينية بالعودة إلى غزة، مشيرًا إلى أن المخاطر الأمنية المتمثلة في القيام بذلك ستكون أكبر من أن يمكن تبريرها، حتى لو شمل ذلك تطبيع السعودية لعلاقاتها مع إسرائيل.

وتم تكليف كل دولة باختيار ممثل لها في مجموعة الاتصال، حيث ستكون مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف هي المندوبة الأمريكية، وفقًا للمسؤول في الإدارة. ومن المتوقع أن يبدأ المنتدى في عقد اجتماعات افتراضية كبيرة لمجموعة العمل الشهر المقبل. ومن بين أهم بنود جدول أعمال مجموعة الاتصال مساعدة السلطة الفلسطينية على الانتقال إلى حكم قطاع غزة، مع إدراك الدول أن رام الله سيتعين عليها الخضوع لإصلاحات مهمة أولاً.

وكانت الولايات المتحدة تضغط بشدة على عباس للتعاون مع هذه الجهود، وقد أعطى زعيم السلطة الفلسطينية التزامًا مشروطًا لإدارة بايدن بأنه سيكون على استعداد لإعادة هيكلة حكومته، وفقًا للدبلوماسي العربي الكبير ومسؤول ثالث مطلع على الأمور. وقد تم التركيز بشكل خاص على إقناع عباس بإعادة هيكلة التسلسل الهرمي لقيادة السلطة الفلسطينية لنقل العديد من صلاحياته إلى رئيس وزراء جديد، يمكنه بعد ذلك تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

وقال المسؤول الأمريكي والدبلوماسي العربي الكبير إن عباس سيحتفظ بلقبه كرئيس لكن سيكون له دور شرفي أكثر. وفي حين تم طرح عدة أسماء لشخصيات مدعومة من الغرب، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية قاوم اتخاذ خطوات ملموسة في ظل استمرار الحرب في غزة.

وقال المسؤول في الإدارة إن الولايات المتحدة تضغط أيضًا من أجل إنشاء مجموعة اتصال منفصلة مع الشركاء الأوروبيين لإجراء مناقشات مماثلة بشأن "اليوم التالي" في غزة مع التركيز بشكل خاص على التمويل، مضيفًا أن المنتدى قد يشمل أيضًا وفدًا إسرائيليًا. ممثل. ولم يكن المسؤول المطلع على الأمر متفائلاً بشكل خاص بشأن المبادرات، قائلاً إن هناك خطر من أن تصبح، مثل المنتديات الأخرى، غارقة في البيروقراطية، مع القليل من صلاحيات التنفيذ

ويتوقف جزء كبير من نجاح مجموعات الاتصال على تقليص كبير للحرب. إن لم يكن إنهائها بالكامل. فضلاً عن التعاون من جانب إسرائيل، وهما شرطان لم يتم الوفاء بهما بعد.

وقال الدبلوماسي العربي الكبير: "لقد ناقشوا فكرة حضور الرئيس [جو] بايدن إلى المنطقة أو دعوة القادة إلى البيت الأبيض لإجراء الصفقة النهائية"، متوقعًا أن يواجه نتنياهو صعوبة أكبر في قول "لا" في ظل هذه الظروف.

وفي تصريح لتايمز أوف إسرائيل، لم ينكر متحدث باسم وزارة الخارجية وجود مجموعة الاتصال، قائلا: "نحن نواصل التعامل مع مجموعة من أصحاب المصلحة في العديد من القضايا المتعلقة بالصراع في غزة، بما في ذلك قضايا ما بعد الصراع. " وأضاف المتحدث: "ليس لدينا ما نشاركه فيما يتعلق بالمناقشات الدبلوماسية الخاصة".

وبينما تعمل وزارة الخارجية على تطوير مجموعة الاتصال، يركز البيت الأبيض - بقيادة قيصر الشرق الأوسط بريت ماكغورك - بشكل أكبر على ملف الرهائن، معتقدًا أن التوصل إلى اتفاق هو المفتاح لإنهاء الحرب، كما يقول المسؤول الأمريكي والدبلوماسي العربي. قال. وزار ماكغورك المنطقة هذا الأسبوع لعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني ورئيس المخابرات المصرية عباس كامل ومدير وكالة المخابرات المركزية بيل بيرنز ومن المقرر أن يلتقيا بنفس الشخصين في الأيام المقبلة مع رئيس الموساد ديفيد بارنيا. ومع ذلك، تظل إسرائيل وحماس متباعدتين للغاية، حيث أن الأولى مصممة على مواصلة الحرب بعد أي اتفاق، في حين أن الأخيرة لن توافق على أي شيء أقل من وقف دائم لإطلاق النار.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تحليل: "هناك فجوة بين ما قاله بايدن وما يفعله"

بقلم لازار بيرمان

الدعم الأمريكي ثابت، لكن بايدن ونتنياهو يلعبان لعبة خطيرة في الصراع على حل الدولتين

تصاعد الخلاف العام حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية لا يساعد الجهود الحربية الإسرائيلية ضد حماس، لكن في الوقت الحالي يظل بايدن صامدًا في مواجهة الجناح الأيسر المحبط؛ في ظاهر الأمر، ظهر صدع خطير بين حكومتي بايدن ونتنياهو، وهو صدع يمكن أن يهدد الحملة الإسرائيلية لتدمير حماس إذا اتسعت. ورغم أن الخلاف المعتدل كان واضحاً منذ بداية الحرب، فإنه يبدو أكثر حدة علناً في الآونة الأخيرة، وخاصة حول مسألة حل الدولتين.

كانت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى إسرائيل قبل أسبوعين أقل حرارة من الرحلات السابقة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. فقد جاء ومعه قائمة من المطالب لإسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني في غزة، والتي لم يمكن تلبية سوى القليل منها. ورفض مكتب نتنياهو إصدار قراءات أو صور بعد لقائه مع بلينكن، أو بعد اجتماع مجلس الوزراء الحربي معه، وهو دليل قوي على أن المحادثات لم تكن ودية كما كان الإسرائيليون يرغبون.

وفي كل مرة كان بلينكن أمام الميكروفون، أكد أن سعر صفقة التطبيع الثمينة مع السعودية قد ارتفع. وقال إن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا وافقت إسرائيل على عملية تؤدي إلى "طريق يؤدي إلى دولة فلسطينية".

قال مايكل أورين، السفير السابق في واشنطن: «شعرت أن الأمر برمته كان أصمًا.

وزاد بلينكن من الضغوط على نتنياهو الأسبوع الماضي في تصريحاته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، قائلا إن إسرائيل لن يكون لها أبدا تكامل حقيقي في المنطقة أو أمن دون "مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية". كما وصف الصراع في الشرق الأوسط بأنه "نقطة انعطاف" تتطلب قرارات صعبة من جانب إسرائيل. "هذا قرار عميق يجب على البلاد ككل اتخاذه: ما هو الاتجاه الذي تريد أن تسلكه؟ هل ترى – هل يمكنها اغتنام – الفرصة التي نعتقد أنها موجودة؟"

وفي اليوم التالي، سرب ثلاثة مسؤولين أمريكيين كبار لشبكة NBC أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أبلغ بلينكن خلال زيارته لإسرائيل بأنه غير مستعد للتوصل إلى اتفاق يسمح بإقامة دولة فلسطينية. وقالوا أيضًا إن الإدارة كانت تتطلع إلى ما هو أبعد من نتنياهو لمحاولة تحقيق أهدافها في المنطقة، حيث قال أحدهم للشبكة إن رئيس الوزراء "لن يبقى هناك إلى الأبد".

ورد نتنياهو على مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي، حيث قدم نفسه كزعيم يقف في طريق الدولة الفلسطينية: "كل من يتحدث عن "اليوم التالي لنتنياهو"، قال رئيس الوزراء، "إنه يتحدث بشكل أساسي عن" إقامة دولة فلسطينية مع السلطة الفلسطينية".

أجرى الرئيس الأمريكي جو بايدن ونتنياهو أول مكالمة هاتفية بينهما منذ ما يقرب من شهر في اليوم التالي، وقال بايدن للصحفيين إن حل الدولتين ممكن بالفعل مع وجود نتنياهو في منصبه، في إشارة إلى "أنواع" الدول التي "ليس لها أهدافها الخاصة". جيوشها الخاصة."

لقد بذل رئيس الوزراء قصارى جهده ليصدر بيانًا نادرًا يوم السبت يتناقض علنًا مع الرئيس. وقال مكتب رئيس الوزراء إن نتنياهو أبلغ الرئيس: "يجب أن تظل إسرائيل تسيطر أمنيا كاملا على قطاع غزة لضمان أن غزة لن تشكل بعد الآن تهديدا لإسرائيل – وهذا يتعارض مع مطالب السيادة الفلسطينية".

ولا يشكل هذا الخلاف العلني دليلاً على أن بايدن على وشك سحب البساط من تحت المجهود الحربي الإسرائيلي، أو أن هدفه هو المواجهة. وقال إلداد شافيت، الباحث البارز في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب: "لا أعتقد أن بايدن يريد أن يكون في أزمة مع إسرائيل". وقال شافيت: "ما حدث في 7 أكتوبر أثر على بايدن بشدة". لكن لا يزال بإمكانه الانهيار في مواجهة الضغوط مع اقتراب الانتخابات

وأوضح أورين أن "الإدارة ليست شخصًا واحدًا". "إنهم الآلاف من الناس. وهم جميعًا ينظرون إلى الرئيس جو بايدن، الذي أرقامه ليست جيدة، ويقولون: هل أنت مجنون، أنت تعرض مستقبلنا للخطر. أنت تعرض وظائفنا للخطر. إذا واصلت هذا الأمر، فستحصل على دونالد ترامب".

تم نشر رسائل متعددة، من قبل جميع المتدربين في البيت الأبيض إلى المعينين السياسيين إلى موظفي الحملة، إلى الصحافة منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول والبدء اللاحق للحرب بين إسرائيل وحماس، تدعو إلى وطالب بايدن بالضغط من أجل إنهاء الصراع واشتراط المساعدات للدولة اليهودية بالتزامها بالمطالب الأمريكية.

وشددت دانييل بليتكا، زميلة معهد إنتربرايز الأمريكي في واشنطن، على أنه "فيما يتعلق بالجوهر، لم يتغير موقف إدارة بايدن إلا قليلاً منذ 7 أكتوبر". فمبيعات الأسلحة وغيرها من المساعدات مستمرة، والولايات المتحدة تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي لا تدعو إلى إنهاء الحملة الرامية إلى إسقاط حماس. لذلك، ترى بليتكا أن الانتقادات العامة القادمة من واشنطن لها علاقة بانتخابات بايدن المقبلة. وقالت: "الأمر المثير للاهتمام هو مقدار اللغة التي تسمعونها والتي تشير إلى الجناح الأيسر الغاضب للرئيس، والمؤيدين المسلمين والعرب الغاضبين للغاية، بأنه لم يعد يتحمل

بيبي بعد الآن، مقابل مقدار ما هو حقيقي منها". . "هناك فجوة حقيقية بين ما قاله وما يفعله." ومع ذلك، هناك ضغوط على بايدن من داخل البيت الأبيض لتغيير المسار.

ربما يكون من الأفضل فهم البيت الأبيض باعتباره كيانين. قالت بليتكا: "هناك البيت الأبيض الذي يدير معظم الوقت بمفرده". هؤلاء هم المساعدون الذين يريدون تغيير السياسة تجاه إسرائيل، والذين من المرجح أن يسربوا إلى وسائل الإعلام مثل شبكة إن بي سي وصحيفة نيويورك تايمز حول الخلافات بين البلدين. وأوضحت بليتكا: "ثم هناك البيت الأبيض الذي يسيطر عليه بايدن عن كثب، والذي يركز على بعض القضايا الضيقة". "وهؤلاء يشملون هانتر بايدن، وهؤلاء يشملون إسرائيل".ويقف بايدن حتى الآن بثبات في مواجهة الضغوط. وقالت بليتكا: "إنه يرغب في إعادة انتخابه، وزوجته ترغب في إعادة انتخابه، والحزب الديمقراطي يرغب في إعادة انتخابه".

وقال جوناثان لورد، زميل أول ومدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد: "يعد بايدن، في بعض النواحي، أحد كبار الدبلوماسيين الأمريكيين في التاريخ". "استنادا إلى مسيرته السياسية على مدى نصف قرن، كان لديه وجهات نظر قوية ومتطورة حول إسرائيل". ما حدث في 7 أكتوبر أثر على بايدن بشدة.

قال لورد، ربما يكون العديد من هؤلاء المتنازعين الآن خارج مناصبهم: "المفارقة هنا هي أن جميع الجهات الفاعلة الحاسمة التي تناقش المستقبل تقريبًا تعمل بعقود قصيرة الأجل، وبعضها مع إمكانية التجديد، والبعض الآخر أقل من ذلك". ".

مركزا القوة في البيت الأبيض يرغبان في استبدال نتنياهو. لكنهما يساعدونه فقط باختيارهم القتال علناً من أجل الدولة الفلسطينية المستقبلية، كما قال لورد. وقال: "إن الحديث عن حل الدولتين قد يكون الشيء الوحيد الذي ينفخ أشرعة نتنياهو، ويعطيه بصيص أمل في الحصول على نوع من الخطاف السياسي ليتحول إلى الشعب الإسرائيلي المصدوم والمصدوم بعد ذلك". - 7 أكتوبر وأقول أنا وحدي قادر على منع الأميركيين من فرض دولة فلسطينية علينا الآن."أعتقد أن الإطعام القسري [الدفع من أجل إقامة الدولة] يؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية لأهدافهم".

أما بالنسبة لنتنياهو، الذي يبدو أكثر حرصا على الإعلان عن الصراع على حل الدولتين، فهو يرى فائدة سياسية محلية في إخبار إسرائيل التي ليست في مزاج يسمح لها بالتنازل عن الأمن، بأنه لا داعي للقلق بشأن وكيل إيراني محتمل آخر على مشارف القدس وتل أبيب طالما أنه في السلطة. وهو موقف يحظى بدعم واسع النطاق في إسرائيل، على الرغم من أن الكثيرين في واشنطن يعتبرونه دليلا إضافيا على الطبيعة المتشددة للحكومة الحالية.

وحتى الرئيس إسحاق هرتسوغ، وهو ليس مساعداً لنتنياهو ومقبولاً على نطاق واسع في الأوساط اليسارية في أوروبا والولايات المتحدة، قال الأسبوع الماضي إن فكرة الدولة الفلسطينية هي فكرة سخيفة في الوقت الحالي. في إسرائيل، "لا يوجد أحد في كامل قواه العقلية مستعد الآن للتفكير في ما سيكون عليه الحل من خلال اتفاقيات السلام"، كما قال هرتسوغ في مقابلة على المسرح الرئيسي في دافوس، "لأن الجميع يريد أن يعرف: هل يمكن أن نحصل على وعود بالسلامة الحقيقية؟ فى المستقبل؟" وقال هرتزوغ: "لقد فقدت إسرائيل الثقة في عمليات السلام لأنها ترى أن جيرانها يمجدون الإرهاب".

ولكن من خلال ممارسة السياسة، يزيد نتنياهو من صعوبة الحفاظ على الدعم في واشنطن للحرب، التي يجب أن تكون محاكمتها الناجحة في مقدمة أولويات القادة الإسرائيليين.

واتفق شافيت مع الرأي القائل بأن بايدن لا يدفع باتجاه أي التزامات ثابتة لا يستطيع نتنياهو التملص منها بعد الحرب. وقال: "الأمريكيون يريدون فقط بعض الاستعداد، من حيث المبدأ، حتى للبدء في الحديث عن حل الدولتين".يتخلف بايدن في استطلاعات الرأي أمام منافسه المحتمل، عدو الديمقراطيين دونالد ترامب، الذي أطاح بجميع منافسيه من الحزب الجمهوري باستثناء واحد من السباق.

تُظهر RealClearPolitics أن ترامب يتفوق على بايدن في كل استطلاع رئيسي هذا الشهر باستثناء استطلاع واحد، حيث أظهر استطلاع The Messenger هذا الأسبوع تقدم ترامب بسبع نقاط على المستوى الوطني. ويحتاج بايدن إلى كل صوت يمكنه الحصول عليه، والتقدميون، الذين لم يثقوا به كثيرًا في المقام الأول، غاضبون من دعمه القوي لإسرائيل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تتقدم بصفقات مع الولايات المتحدة لشراء طائرات مقاتلة ومروحيات وذخائر

بقلم إيمانويل فابيان

وسط حرب إسرائيل ضد حماس في غزة والقتال ضد الجماعات الأخرى المدعومة من إيران في الشرق الأوسط، يعمل مسؤولو الدفاع الإسرائيليون على التقدم بعدد من الصفقات الدفاعية الأساسية مع الولايات المتحدة، والتي ستشهد قيام البلاد بشراء طائرات مقاتلة جديدة وطائرات هليكوبتر هجومية واستمرار إمدادات الذخائر.

اختتم المدير العام لوزارة الدفاع إيال زمير زيارة عمل إلى واشنطن يوم الخميس، التقى خلالها مع مسؤولين كبار في البنتاغون ووزارة الخارجية، بالإضافة إلى مسؤولين تنفيذيين من شركات دفاع أمريكية كبرى لمناقشة تطوير الصفقات.

وقالت مصادر دفاعية لتايمز أوف إسرائيل في وقت لاحق الخميس إن إسرائيل تخطط لشراء سرب جديد من 25 طائرة مقاتلة شبحية من طرازF35i ، وسرب من 25 طائرة مقاتلة من طراز – F-15IA النسخة الإسرائيلية من طائرة F-15EX المتقدمة – وسرب من 12 مروحية أباتشي. ولم يتم التوقيع بعد على الصفقات، التي تم نشر بعضها سابقا، على الرغم من ادعاء تقرير للقناة 12 يوم الخميس خلافا لذلك. وقدمت إسرائيل في العام الماضي طلبات رسمية إلى الولايات المتحدة لشراء مقاتلات F-35 وطائرات.F-15

ويتم شراء مروحيات أباتشي بناء على الدروس المستفادة من هجوم حماس في 7 أكتوبر والقتال في قطاع غزة، وفقا لمصادر دفاعية. ولا يوجد جدول زمني لتسليم الطائرات المقاتلة والمروحيات بعد، واستغرقت الصفقات السابقة عدة سنوات حتى يتم شحن أول طائرة. ومن المتوقع أن تضغط إسرائيل من أجل تسليم أسرع. وعمل وفد وزارة الدفاع أيضا على تعزيز الإمداد المستمر بالذخائر الأمريكية وسط الحرب. وقد قامت ما لا يقل عن 250 طائرة شحن وأكثر من 20 سفينة بتسليم أكثر من

10 آلاف طن من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل منذ بداية الحرب. وتتطلب هذه الصفقات موافقة الحكومة قبل توقيعها من قبل إسرائيل، وهي خطوة تقول مصادر دفاعية إنها قد تحدث في غضون أسابيع.

وكانت إسرائيل قد وافقت في السابق على شراء 50 طائرة مقاتلة من طراز F-35 من شركة "لوكهيد مارتن". وسيتم تسليمها على دفعات ثنائية وثلاثية حتى عام 2024. ويتطلع الجيش أيضا إلى توسيع وتحديث أسطوله الحالي من طائرات F-15 ، التي يمكنها حمل نوع الأسلحة الثقيلة التي تحتاجها إسرائيل لاختراق المواقع النووية الإيرانية، والتي معظمها مدفون على عمق كبير تحت الأرض.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: 12 وزيرا يدعون إلى إعادة الاستيطان في غزة وتشجيع هجرة سكانها في مؤتمر نُظم بأجواء شبه كرنفالية

بقلم جيريمي شارون

أمام جمهور متحمس من آلاف النشطاء اليمينيين، تعهد 12 وزيرا و15 مشرعا من الائتلاف الحاكم ليلة الأحد بإعادة بناء المستوطنات اليهودية-الإسرائيلية في قلب قطاع غزة وتشجيع هجرة السكان الفلسطينيين بعد انتهاء الحرب مع حماس.

في حديثه وسط أجواء شبه كرنفالية، أشاد وزير المالية بتسلئيل سموتريش، زعيم الحزب "الصهيونية المتدينة" المتطرف، بفضائل إنشاء مستوطنات جديدة، قائلا: "بمشيئة الله، سوف نستوطن وسننتصر."

وقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، زعيم حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والحضور إن "الوقت قد حان للعودة إلى غوش قطيف" – اسم الكتلة الاستيطانية الإسرائيلية في غزة التي تم إخلاؤها في إطار خطة فك الارتباط عام 2005.

ووقّع سموتريتش وبن غفير، إلى جانب ستة من أعضاء الكنيست من الإئتلاف، على ما أُطلق عليه اسم "ميثاق النصر وتجديد الاستيطان"، والذي تعهد فيه الموقعين "بالعمل على تنمية مستوطنات يهودية مليئة بالحياة" في قطاع غزة.

وإلى جانبهم، دعا وزير الاتصالات شلومو قرعي من حزب "الليكود" الحاكم بزعامة نتنياهو أيضا إلى بناء المستوطنات في غزة و"تشجيع الهجرة الطوعية." لكن قرعي ذهب أبعد من زملائه الوزراء، قائلا إن الحرب التي فرضتها حركة حماس على إسرائيل تعني أنه يمكن الآن إجبار المدنيين في غزة على القول بأنهم يريدون مغادرة المنطقة.

وبالمثل، رُفعت لافتة بين الحشد كُتب عليها: "فقط ترانسفير (تهجير) [للفلسطينيين من غزة] هو الذي سيجلب السلام."

أثارت لقطات من المؤتمر ردود فعل عنيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أشار المنتقدون إلى أن وزراء الحكومة والائتلاف كانوا يرقصون بابتهاج بينما الحرب مستعرة، ومع وجود عشرات الآلاف من الإسرائيليين النازحين، وجنود يُقتلون بشكل شبه يومي، و136 رهينة ما زالوا محتجزين لدى حماس في غزة.

نتنياهو نفسه لم يحضر المؤتمر، وأشار ليلة السبت إلى أنه يعارض إعادة الاستيطان في غزة وأن هذه ليست سياسة حكومية مقبولة.

وردا على سؤال حول هذه القضية في مؤتمر صحفي متلفز، قال رئيس الوزراء إن المشرعين والوزراء مسموح لهم بالتعبير عن آرائهم، لكن سياسة إسرائيل بشأن غزة ما بعد الحرب تم تحديدها من قبل المجلس الوزاري الأمني المصغر بكامل هيئته، وهي الهيئة المخولة باتخاذ مثل هذه القرارات، وأنه لا يوجد أي قرار بشأن إعادة الاستيطان في غزة، وقال إن معارضته لإحياء الاستيطان اليهودي في غزة "لن تتغير."

نظم المؤتمر ليلة الأحد حركة "نحالا" الاستيطانية والمجلس الإقليمي السامرة في الضفة الغربية ورئيسه يوسي دغان.

الغرض الصريح من الحدث كان صيحة استنفار للجمهور وللحكومة لاستغلال الحرب الحالية والوضع الذي فرض فيه الجيش الإسرائيلي سيطرته على أجزاء واسعة من قطاع غزة والبدء ببناء مستوطنات يهودية في القطاع الساحلي مجددا.

قامت إسرائيل بتفكيك 21 مستوطنة في قطاع غزة وإخلاء سكانها البالغ عددهم 8000 مستوطن، عندما قامت بالانسحاب بشكل أحادي من غزة في عام 2005 والعودة إلى خطوط ما قبل عام 1967. وقامت حماس بطرد حركة فتح التابعة للسلطة الفلسطينية بشكل عنيف والسيطرة على غزة في عام 2007.

وحضر وزير الاسكان والبناء يتسحاق غولدكنوبف، رئيس حزب "يهدوت هتوراة" الحريدي، الحدث ودعا لإعادة بناء المستوطنات اليهودية في غزة، كما فعل عدد من قادة المستوطنين الذين نظموا الحدث.

وقال بن غفير، مثل الكثير من المتحدثين، إن إخلاء المستوطنات خلال خطة فك الارتباط في عام 2005 أدى إلى العنف وإطلاق الصواريخ من القطاع ضد المواطنين الإسرائيليين، وبلغ العنف ذروته في مجازر 7 أكتوبر التي اقتحم فيها الآلاف من مسلحي حماس إسرائيل وقتلوا حوالي 1200 شخص واختطفوا 253 آخرين إلى القطاع.

وقال بن غفير: "جزء من تصحيح الخطأ، الاعتراف بالخطيئة التي جلبت علينا 7 أكتوبر وجلبت علينا طرد [المستوطنين من غزة في 2005] هو العودة إلى الديار... [نحن] عائدون إلى الديار، إلى غوش قطيف وشمال السامرة"، في إشارة أيضا إلى أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية التي تم إخلاؤها في 2005 في إطار خطة فك الارتباط. وأضاف الوزير المتشدد، مؤيدا فكرة ترحيل الفلسطينيين من غزة: "نحن بحاجة إلى العودة إلى الديار، لحكم المنطقة، ونعم، أيضا تقديم حل أخلاقي ومنطقي للمشكلة الإنسانية: تشجيع الهجرة و[تمرير] قانون عقوبة الإعدام [للمدانين بالإرهاب]."

موجها حديثه لنتنياهو، قال بن غفير لرئيس الوزراء إن "مهمة القيادة الشجاعة هي اتخاذ قرارات شجاعة." وعلى الرغم من كونه وزيرا، ينتقد بن غفير سياسات الحكومة المتعلقة بالحرب بشكل شبه يومي، ويشكو من تهميشه. ومع ذلك، فقد قال إنه لا يفكر في إسقاط الحكومة في الوقت الحالي.

سموتريتش كان أكثر حرصا من بن غفير ولم يدعو بشكل صريح إلى إعادة بناء المستوطنات في غزة في خطابه، لكنه ألمح بشدة إلى أنه يفضل هذا المسار. وقال إن إسرائيل يمكنها "مرة أخرى أن تهرب من الإرهاب" أو "أن نستوطن الأرض ونسيطر عليها

ونحارب الإرهاب ونحقق الأمن لدولة إسرائيل بأكملها." وأضاف "بدون استيطان لا يوجد أمن، وبدون أمن على حدود إسرائيل، لا يوجد أمن في أي جزء من إسرائيل." واختتم وزير المالية كلمته قائلا: "بمشيئة الله، معا سننتصر، وبمشيئة الله، معا سوف نستوطن وسننتصر."

وأدلى قرعي بتصريحات مماثلة: "يجب أن نستوطن في غزة، مع قوات الأمن والمستوطنين الذين سيغلفونها ويغلفون هذه الأرض بالحب."

وفي ما بدا أنه تأييد ضمني لممارسة الضغط على السكان الفلسطينيين في غزة لمغادرة المنطقة، قال: "علينا التزام بالعمل، من أجلنا وحتى من أجل المدنيين غير المتورطين المزعومين، [لتحقيق] هجرة طوعية – حتى لو كانت هذه الحرب، التي فُرضت علينا، تحول هذه الهجرة الطوعية إلى حالة 'إكراهه على القول: أريد أن أفعل ذلك'" – مقتبسا مبدأ في الشريعة اليهودية حيث يمكن إكراه شخص على أداء بعض الالتزامات الدينية عن طريق الضغط الجسدي أو غيره من أشكال الضغط.

وقال المنظمون إن المؤتمر حضره في المجمل 12 وزيرا و15 عضو كنيست آخرون من الائتلاف الحاكم. وزراء الليكود الذين حضروا الحدث هم قرعي، وميكي زوهر، وحاييم كاتس، وعيديت سيلمان، وماي غولان وعميحاي شيكلي. وشارك في المؤتمر أيضا وزراء حزب "عوتسما يهوديت"، بن غفير ويتسحاق فاسرلاوف وعميحاي إلياهو، بالإضافة إلى سموتريش وأوريت ستروك من حزب "الصهيونية المتدينة"، وغولدكنوبف من حزب "يهدوت هتوراة." وكانت كتلة "عوتسما يهوديت" في الكنيست بأكملها حاضرة في المؤتمر، الذي شارك فيه أيضا زعماء دينيين من اليمين المتطرف، من ضمنهم الحاخام صاحب النفوذ دوف ليئور.

وكان الحشد بأغلبية ساحقة من المجتمع الصهيوني المتدين، مع مئات الشباب بالإضافة إلى العديد من العائلات، بما في ذلك الأطفال الصغار، الذين حضروا أيضا للمشاركة في المؤتمر.

أنشأت "نحالا" ست مجموعات استيطانية تتألف من 400 عائلة من جميع أنحاء البلاد والتي ستكون مستعدة نظريا لإنشاء ست مستوطنات جديدة في غزة إذا سمحت الحكومة بمثل هذا النشاط. وقد حددت المنظمة الأماكن التي سيتم بناء تلك المستوطنات فيها، والتي تشمل مواقع في عمق المناطق الحضرية في مدينة خان يونس الفلسطينية وفي قلب مدينة غزة.

متحدثة في المؤتمر، أيدت رئيسة "نحالا" والناشطة الاستيطانية المخضرمة دانييلا فايس هي أيضا فكرة تهجير سكان غزة. وقالت إن "الملايين من لاجئي الحرب يذهبون من بلد إلى آخر في جميع أنحاء العالم"، متسائلة لماذا "فقط الوحوش التي نشأت في غزة وحولت هذا الجزء الجميل من الأرض إلى أرض أشباح – فقط هم الذين يجب أن يكونوا مرتبطين بها؟ وهم على وجه التحديد لا يستطيعون الانتقال من الأرض التي حولوها إلى جحيم والتي منها يهددون بتدمير إسرائيل؟" واختتمت حديثها بالقول "وحده شعب إسرائيل هو الذي سيستوطن قطاع غزة بأكمله وسيحكم قطاع غزة بأكمله."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: طفلان إسرائيليان يحملان العلم الإسرائيلي يعبران السياج الحدودي لغزة خلال أنشطة استيطانية

بقلم إيمانويل فابيان

في حادثة غير عادية وقعت يوم الخميس تمكن طفلان إسرائيليان من التسلل تحت السياج الحدودي لغزة، متجهين نحو القطاع وهما يحملان العلم الإسرائيلي. وقعت الحادثة عندما وصل العشرات من الناشطين الاستيطانيين إلى الحدود بالقرب من كيبوتس مفلسيم لغرس أشجار بمناسبة عيد "طو بيشفاط"، على الرغم من كون المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. في مقطع الفيديو، يمكن سماع أحد البالغين وهو يشجع أحد الطفلين على "غرس العلم أيضا."

وقال الجيش الإسرائيلي إن الطفلين زحفا تحت السياج الأمني، المبني في الأراضي الإسرائيلية، لكنهما لم يعبرا إلى أراضي غزةمع وصول الجيش لتفريق التجمع غير القانوني على الحدود، عاد الطفلان من تحت السياج إلى المناطق الإسرائيلية، وفقا للجيش. ولم يكن هناك تعليق من السلطات حول ما إذا كان أولياء أمور الطفلين سيواجهون عقوبات من الشرطة أو سلطات الرعاية الاجتماعية. وجاء الحادث وسط دعوات متزايدة من قبل نشطاء اليمين المتشددين لإعادة الاستيطان في غزة بعد الحرب، على الرغم من أن الحكومة كانت أعلنت أنها لا تنوي القيام بذلك.

انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في عام 2005، وفككت مستوطناتها، وسحبت الجيش، وتركت المنطقة في أيدي السلطة الفلسطينية. وسيطرت حماس على غزة عام 2007، ولم يتم إجراء أي انتخابات منذ ذلك الحين.

ولقد رفض قادة إسرائيل مرارا فكرة إعادة بناء المستوطنات في غزة، وسط معارضة صريحة من المجتمع الدولي، وخاصة

الحليف الرئيسي لإسرائيل، الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الحملة العسكرية في القطاع لإسقاط حماس قد أثارت الآمال بين بعض أنصار الحركة الاستيطانية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الشاباك يحض على تشكيل لجنة حكومية "الآن" للتحقيق في إخفاقات 7 أكتوبر

بحسب التقرير فإن رونين بار قال للوزراء إن الجمهور "بحاجة ماسة إلى ذلك" وكذلك الوكالة لوضع حد "للأكاذيب والمؤامرات" التي تزعم أن الشاباك كانت على دراية مسبقة بهجوم حماس

خلال جلسة المجلس الوزاري الأمني المصغر ليلة الخميس، حث رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار الوزراء على تشكيل لجنة تحقيق رسمية على الفور لفحص هجوم حماس في 7 أكتوبر والإخفاقات في إسرائيل التي مكنت من حدوثه، وفقا لتقارير إعلامية عبرية. ونقلت أخبار القناة 12 عن بار قوله: "أنا أطلب منكم الإعلان عن لجنة تحقيق رسمية – الآن"، مضيفا "الجمهور بحاجة ماسة إلى ذلك والشاباك أيضا." وقال بار "سيضع ذلك حدا لجميع الأكاذيب والمؤامرات"، في إشارة إلى الادعاءات المتطرفة بأن قدرة حماس على مباغتة إسرائيل بالدرجة التي فعلتها خلال الهجمات، واجتياز جميع دفاعاتها، كانت بسبب خيانة من داخل البلاد. وقد تم الترويج لمثل هذه المزاعم من قبل عضو الكنيست المثيرة للجدل تالي غوتليف،

التي روجت مؤخرا لنظرية مؤامرة تسعى إلى ربط المتظاهرين ضد التعديلات القضائية بالفظائع التي ارتكبتها الحركة الحاكمة لغزة.

ونشرت غوتليف لقطة شاشة من مقال من موقع متُطرف معروف بترويجه لنظريات مؤامرة كاذبة. زعم العنوان في لقطة الشاشة أن الموساد الإسرائيلي "تلقى رسالة من الأمريكيين مفادها أنهم اعترضوا محادثات بين زوج شيكما برسلر [إحدى قادة الاحتجاجات]، وهو من الشاباك، ويحيي السنوار" أربعة أيام قبل مذبحة حماس. السنوار هو قائد الحركة في غزة. وقد نفى كل من الشاباك والموساد بقوة مزاعم غوتليف وقالوا إن لا أساس لها من الصحة.

هناك توقعات واسعة النطاق لدى الجمهور بإجراء تحقيق كبير في أسوأ كارثة أمنية في تاريخ إسرائيل، عندما اقتحم آلاف المسلحين الحدود وقتلوا حوالي 1200 إسرائيلي واختطفوا حوالي 250 آخرين.

ولقد قاوم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يتزعم حزب "الليكود"، حتى الآن الدعوات لتشكيل لجنة رسمية – لجنة التحقيق الأقوى والأكثر أهمية – للنظر في الإخفاقات التي مكنت من هجوم 7 أكتوبر، وقال إن التحقيقات ضرورية لكن عليها الانتظار إلى ما بعد الحرب.

ومن المتوقع أن يكون نتنياهو وسلوكه في التعامل مع حماس على مدى السنوات الطويلة التي قضاها في السلطة موضوعا رئيسيا محل اهتمام أي لجنة تحقيق. وكان رد فعل الوزراء اليمينيين غاضبا في وقت سابق من هذا الشهر عندما قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي إنه سيشكل فريقا خارجيا للتحقيق فقط في فشل الجيش، معربين عن قلقهم من أن مثل هذا التحقيق يمكن أن ينعكس سلبا عليهم أيضا. يوم الخميس، أفاد موقع "واينت" أن هليفي قام بتجميد التحقيق وسط الانتقادات.

خلال جلسة المجلس الوزاري الأمني المصغر سألت وزير المواصلات من حزب "الليكود" ميري ريغيف عما إذا كانت هناك أي حقيقة في الادعاءات التي روجت لها النائبة غوتليف.

ورد بار بحسب التقرير: "إنها مجرد كذبة. ما فعلته يتجاوز الخط الأحمر." وأضاف أن "الإعلان عن هوية موظف في الشاباك هو منحدر زلق... أطلب منكم مساعدتنا وإدانة التصرف ومعالجته. هؤلاء هم المقاتلون الذين ترسلونهم إلى المعركة."

وقالت القناة 12 إن بار حصل على دعم من وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي قال: "نحن ممثلو جمهور، يمكن مهاجمتنا. لا يمكن مهاجمة قادة النظام [الدفاعي] في زمن الحرب."

وقالت القناة 12 إن بار أرسل في وقت سابق من هذا الأسبوع رسالة عاجلة إلى رئيس الكنيست والنائبة العامة ومسؤولين كبار آخرين انتقد فيها غوتليف لقيامها بنشر نظريات مؤامرة و" ادعاءات غريبة حول تصرفات مفترضة لموظف في الشاباك"، وقال إن الاتهامات الباطلة عرضت حياة وسلامة الموظف وعائلته للخطر.

يوم الجمعة، طالبت برسلر بأن تتراجع غوتليف عن "نظرية المؤامرة الوهمية" ضد مناهضي خطة الحكومة لإصلاح القضاء، في رسالة من مستشارها القانوني نشرتها وسائل الإعلام العبرية، ودعت النائبة إلى التنازل عن حصانتها البرلمانية. وقال محامو برسلر في الرسالة: "على مدى أشهر، كنت (غوتليف) تنشرين تلفيقات كاملة حول عميلتنا."

وقد نفى الموساد هذا الادعاء بقوة في ذلك الوقت ومرة أخرى يوم الأربعاء عندما كررت غوتليف هذا الادعاء.

في الرسالة التي نُشرت يوم الجمعة، وصفت برسلر، وهي من قادة الاحتجاجات ضد خطة حكومة نتنياهو لإصلاح القضاء في العام الماضي، المزاعم بأنها "مجموعة من الأكاذيب الصارخة والخبيثة"، وقالت إنها أمر "لا يطاق ولا يغتفر" ويتم الترويج لها من قبل مسؤولة حكومية. كما دعت برسلر النائبة غوتليف إلى التنازل عن حصانتها البرلمانية حتى يكون بالامكان تقديم دعوى ضدها بتهمة التشهير. غوتليف من جهتها رفضت الدعوة. ومنذ دخولها الكنيست بعد الانتخابات في نوفمبر 2022، اكتسبت غوتليف سمعة بإطلاق ادعاءات مثيرة للجدل، مثل اتهام الجيش الإسرائيلي والشاباك بـ"العمل مع الإرهابيين."

* * *

إسرائيليون يخشون تبعات المحكمة الدولية: رائحة نتنة ستلازم تل أبيب بعد قرار لاهاي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يواصل قرارُ محكمة العدل الدولية في لاهاي إثارة أصداء واسعة في إسرائيل أيضاً، فقد اعتَبرَ عددٌ كبير من المراقبين والمعلقين الإسرائيليين، اليوم، أنه بمثابة "بطاقة تحذير صفراء" تنطوي على مكسب عملياتي– عسكري مهم بالنسبة لها في الوقت الحالي، وعلى دلالة خطيرة من ناحية دبلوماسية مستقبلاً.

تؤكد صحيفة "هآرتس"، في افتتاحيتها أمس الأحد بعنوان "بطاقة صفراء" أن على إسرائيل أن تمتنع عن المساس بالمدنيين الفلسطينيين بدافع الحفاظ على إنسانيتها هي، وليس خوفاً من المحكمة الدولية". وبذلك تغرّد "هآرتس" خارج السرب الإعلامي والسياسي في إسرائيل، مشدّدة على ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والإنسانية لا على معايير الربح والخسارة. وتتوقع "هآرتس"، في واحد من تقاريرها، أن "تقوم إسرائيل بتبليغ المحكمة الدولية أنها تقوم أصلاً، ومن قبل صدور قرارها، بتطبيق الأوامر الاحترازية ضمن احترامها القانون الدولي".

ويرى المحاضر في الحقوق البروفيسور مردخاي كريمنتسر أن قرار لاهاي يحقق مكسباً لإسرائيل إلى حدّ معين، لكنه إشارة تحذير للمستقبل. وفي مقاله المنشور في صحيفة "هآرتس"، أمس الأحد، يقول كريمنتسر، وهو خبير في القضاء العسكري والجنائي، إن المحكمة الدولية امتنعت عن الأمر بوقف القتال في القطاع، لكنها أمرت بتمكين إدخال المساعدة الإنسانية، ومعالجة خطاب الكراهية الخطير والمريض داخل إسرائيل، منبهةً إلى أن نزعَ الشرعية عن الغزيين مستنقعٌ لاقتراف جرائم ضدهم، حتى وإن لم ترتق لإبادة شعب". ويضيف كريمنتسر، في استعراضه لخطورة القرار: "صحيح أن قرار المحكمة بالأغلبية الساحقة للقضاة حول تورّط إسرائيل المحتمل في إبادة شعب هو أمر إحصائي يستند على مستوى متدن من الأدلة، ولكن الرائحة النتنة التي تلازم إسرائيل بعد القرار نتيجة هذا القرار الدولي تملأ قلوب كارهيها بالسرور".

موضحاً أن القرار يستند إلى معطيات وتقارير أممية تصف حجم وقوة المساس بالمدنيين الفلسطينيين نتيجة الحرب، وعلى تصريحات قادة إسرائيليين كبار. يقول في مقاله الخاص محرر "هآرتس" ألوف بن إنَّ مجرد عرض إسرائيل كمشتبهة بإبادة شعب هو انتصار لحركة المقاطعة الدولية ضدها، محمّلاً رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو المسؤولية. ويوضح ألوف بن أنَّ "نتنياهو سبق ووعد الإسرائيليين بتعزيز إسرائيل، لكنه دفعها عملياً لتكون دولة إجرامية، بعدما عرضها القضاة كدولة مشتبهة بقتل شعب"، معتبراً أن "تصريح المحكمة بمواصلة الحرب ربما يتضح أنه مصيدة".

ويتقاطع معه الكاتب المعلق الصحفي جدعون ليفي، الذي يؤكد هو الآخر أنها ليست الهوامش السياسية غريبة الأطوار في إسرائيل، أمثال الوزير بن غفير والجنرالين في الاحتياط غيورا آيلاند ويائير غولان، الذين دعوا للتجويع والحصار المحكم، هم الذين جرّوا إلى كرسي الاتهام في لاهاي، بل هم ساستها المركزيون هرتسوغ وغالانت وكاتس.

بفارق يومين على القرار، وفي قراءة متريثة أكثر، يرى مراقبون إسرائيليون آخرون أن قرار لاهاي خطير على مكانة وصورة إسرائيل، منهم الكاتب المعلق الصحفي بن درور يميني، الذي يحمل، في مقال تنشره "يديعوت أحرونوت"، اليوم، على قضاة المحكمة الدولية، واصفاً إياهم بـ"أولئك الذين يرتدون بدلات وربطات ويخدمون الظلاميين". يقول بن يميني إنه لا يوجد سبب للاحتفال، فإسرائيل لم تخرج من لاهاي بـ"سعر رخيص".

وتبعته زميلته المعلقة الإسرائيلية طوفا تسيموكي، التي تحذّر من أن إسرائيل ستجد نفسها أمام معركة دبلوماسية طويلة، وتقول إنه رغم الرضى في إسرائيل من قرار لاهاي فإن هناك قلقاً لدى منظومتها القضائية من الضرر الذي سيلحق بصورتها في العالم. وتنضم تسيموكي للمراقبين الإسرائيليين الذين لا يستخفون بالخسارة الناجمة عن لاهاي في المعركة على الرواية والوعي، فتشير إلى ما هو عملي أيضاً؛ الخوف الإسرائيلي من إقدام دول أوروبية مجدداً على اعتقال ضباط وسياسيين إسرائيليين كبار بشبهة التورط بارتكاب جرائم حرب.

في المقابل، يشدّد المعلق السياسي، محرر الشؤون الدولية في القناة 12 العبرية، نداف أيال على مكسب إسرائيل المتمثل بامتناع المحكمة الدولية عن إصدار قرار بوقف الحرب، وبالسماح للغزيين بالعودة لديارهم في شمال القطاع قبل عودة "نازحي" غلاف غزة. ويعتبر أيال أن هناك فضلاً كبيراً للقاضي الإسرائيلي أهارون براك، الذي تصرف بذكاء، وسعى كثيراً لإقناع المحكمة بعدم إصدار بوقف الحرب.

ورغم التقارير الإسرائيلية الرسمية عن التطور لصالح الاحتلال، المتمثّل بمحاصرة خان يونس، ومحاصرة قيادة "حماس"، يرجّح شيمعون شيفر، كاتب وصحفي إسرائيلي بارز، أن إسرائيل تتجه لقبول ما كان غير معقول من قبل. وتحت عنوان "نهاية اللعبة" يقول شيمعون شيفر، محرر الشؤون السياسية في "يديعوت أحرونوت"، اليوم، إن إسرائيل، حالياً على الأقل، ستضطر للموافقة على صفقة توقف القتال، وتتيح عودة الغزيين لبيوتهم، على أن يبقى الجيش في مواقع متفق عليها، فيما ستشارك السعودية في ترميم القطاع، وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، مقابل الإفراج عن آلاف "المخرّبين"، مقابل المخطوفين في غزة. وفي الأثناء يواصل نتنياهو عبثاً الحديث عن "انتصار قاطع". ويرى شيفر أنه بعد إنجاز صفقة على الإسرائيليين المطالبة بانتخابات مبكرة يقف فيها نتنياهو وزمرته أمام محكمة الناخبين.

من جهته، كان نتنياهو قد أطلّ، أمس الأول، مكرراً قوله إن الحرب مستمرة حتى القضاء على "حماس"، مهاجماً "أوساطاً إسرائيلية تبثّ الإحباط، وتتحدث عن استحالة الانتصار في الحرب".

* * *

هآرتس: الفقر يتربص بالفلسطينيين والضفة الغربية على حافة انفجار

بقلم هاجر شيزاف

اكتشفت الأم أن ابنها أصيب في رأسه، أخذته إلى الطبيب وأخبرها بأن عليها دفع 150 شيكلاً لقاء معالجته وتضميد جرحه. لا تملك الأم هذا المبلغ لتدفعه في تلك اللحظة. ولخشية الطبيب من عدم وصول هذا المبلغ إلى جيبه، اقترح اقتراحاً استثنائياً، أن يبقى الفتى كرهينة إلى أن تتدبر أمه أمرها بالمبلغ المطلوب. قصة غريبة حدثت هذا الشهر في يطا في جبل الخليل. عائلة أبو زهرة، وهي ضحية الأزمة الاقتصادية في الضفة، لم تتمكن من تجنيد حتى بضع عشرات من الشواكل، ووقفت عاجزة. في النهاية، تم الإفراج عن الابن وأرسل إلى البيت إلى روتين حياته، التي فيها أبناء العائلة عاطلون عن العمل، ولا يقدم الطعام على الطاولة إلا بصعوبة، وإذا توفر لا يُسمن ولا يغني من جوع. المهم ألا يحتاج العلاج مرة أخرى.

عمل رجال العائلة، الأب والأولاد الأربعة والصهران، في فرع البناء داخل إسرائيل لسنوات طويلة. ولكن منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، قررت إسرائيل منع العمال الذين لديهم تصاريح عمل من الدخول إليها (باستثناء حالات شاذة)، هم يجلسون في البيوت في عجز وبدون مصدر رزق. سرعان ما أدى بهم الوضع إلى انهيار اقتصادي؛ في 20 تشرين الأول الماضي، بعد أسبوعين على بداية الحرب، توقفوا عن إرسال الأولاد إلى رياض الأطفال، لأنه لم تعد لديهم إمكانية لدفع 400 شيكل عن الطفل. "الأطفال في البيت طوال اليوم"، قال زهير أبو زهرة (27 سنة) وأب لثلاثة. "لا عمل أو دخل على الإطلاق. أنت في البيت مع الأولاد، والزوجة وتتساءل كيف ستوفر لهم احتياجاتهم".

حسب التقديرات، كان يعمل في إسرائيل وفي المستوطنات عشية الحرب نحو 160 ألف عامل فلسطيني، 19 في المئة من قوة العمل في "المناطق" [الضفة الغربية]. في كانون الثاني، دخل حوالي 14 ألف عامل فلسطيني بشكل رسمي للعمل في المناطق الصناعية في المستوطنات وفي بعض الفروع التي اعتبرت حيوية في إسرائيل. المأساة التي يضيفها هؤلاء العاطلون أظهرتها وثيقة للمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني أصدرها في الشهر الماضي، حيث بلغت نسبة البطالة في الضفة 29 في المئة من قوة العمل، مقابل 13 في المئة عشية اندلاع الحرب.

تأثير هذه الاعداد على الحياة نفسها أصعب مما تظهره تقارير جافة في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن وضع العمال في الضفة الغربية. فداء، أم في عائلة أبو زهرة، قالت إنها لا تملك ما تضعه على الطاولة أحياناً. وعندما يتوفر تطبخ شوربة العدس لأنها سلعة رخيصة. وتعطي أولادها الخبز والشاي في الصباح.

فداء زوجة محمد (45 سنة) الذي لديه تصريح للعمل في إسرائيل. "في البداية، كان لدي القليل من الراتب الأخير"، قال بلغة عبرية طليقة. "قسمته إلى أجزاء واستخدمناه بالقطارة حتى يكفينا لبضعة أيام قادمة. عندما انتهى بدأت أقلق. لي صديق في

"نتسيونا"، هو لي مثل الملاك. وقد حول لي عن طريق البنك مبلغ 2000 شيكل، وقمت بالشراء، وهذا المبلغ نفد أيضاً. بعد ذلك، اضطررت للاستدانة بضع مئات من الشواكل من أبناء عمي. وعندما لم يكن هذا كافياً، بدأت في بيع الممتلكات. في البداية، السقالات وبعد ذلك السقالات للأماكن المرتفعة. والآن لا نملك شيئاً. أرى أننا "سنكون في ضائقة اقتصادية خطيرة"، قال بيأس. في البيت، يقولون إنه أصبح يصعب شراء الدواء الذي تحتاجه فداء.

على الورق إمكانية للعمل في "المناطق"، ولكن هناك سبباً لبقاء هذه الإمكانية على الورق، قال زهير. وحسب قوله، فإن سوق العمل المحلية مكتظة جداً منذ بداية الحرب، ومتوسط الأجر ضئيل جداً. "اتصلت مع شخص لأمر يتعلق بعمل في البناء في الخليل، وقال لي إن الأجرة اليومية ستكون 20 شيكلاً. هذه الأجرة ربما تغطي تكلفة السيارة من يطا إلى الخليل ذهاباً وإياباً. هذا أجر ضئيل حتى مقارنة مع الأجور التي حصل عليها الفلسطينيون قبل الحرب. وحسب المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن متوسط الأجر في الربع الثالث في 2023 للعمال كان 115 شيكلاً في اليوم (مقابل 300 شيكل في إسرائيل).

هذه العائلة لا تعتبر حالة استثنائية. ففي يطا 7400 شخص يملكون تصاريح للعمل في إسرائيل، و700 شخص للعمل في المستوطنات، هذا إضافة إلى كثير من العمال الذين يعملون بدون تصاريح، وهكذا يصبح العدد أكبر بكثير. هذا أمر يظهر في الشوارع حرفياً؛ فالمحلات توقفت عن البيع بالدين في الأشهر الأخيرة، وترفض البيع بكميات كبيرة. وأي عملية سطو في أحد شوارع المدينة لن يعتبر أمراً مفاجئاً. وقال أبو زهرة: إذا لم يكن هذا كافياً، جاء إلى بيته في بداية الأسبوع أشخاص ملثمون وبحثوا عنه. يعتقد أنهم جاؤوا لتهديده، لأنه معني بتسويق التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولأنه أجرى مقابلة مع وسيلة إعلام إسرائيلية في بيته.

قبل شهر في مقابلة مع راديو "شهاب نابلس"، قال رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية، إن الحرب تمثل "فرصة كبيرة أمام الفلسطينيين للعودة إلى أراضيهم. العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل سيعودون إلى أراضيهم ويقومون بفلاحتها". ووجه تصريح رئيس الحكومة هذا باحتقار ممزوج بالسخرية أو العكس. "ضحك الجميع من هذه المقابلة. أين سيزرعون وعن أي أرض يتحدث؟"، سأل ماجد (اسم مستعار) باستنكار.

بشكل عام، يقول إن إحباطه الأكبر يتمثل بأن لا أحد يهتم بالعمال. "الوضع بائس جداً. هناك عمال لا يملكون شيكلاً. لا تنظر السلطة الفلسطينية إلى العمال، ولا أحد يسأل عنهم. وما ذنبه هو فيما حدث". للوهلة الأولى، كان يجب إيجاد حل لذلك: أرسلت السلطة الفلسطينية للعمال رسائل أن بإمكانهم التقدم للبنوك والحصول على قرض صغير. حاول ذلك ماجد (49)، وهو من طولكرم وأب لولدين؛ فقد ذهب إلى البنك وطلب الحصول على قرض ولكن طلبه رفض لأنه لا يملك راتباً.

إحدى شكاوى الفلسطينيين الذين يملكون تصاريح للعمل في إسرائيل ولكنهم باتوا عاطلين عن العمل الآن، أن لا شبكة دعم لهم. في الوقت الذي تمر فيه السلطة الفلسطينية نفسها بأزمة اقتصادية، لا أحد يسأل بجدية هل تستطيع هذه السلطة المساعدة. "هناك أشخاص باعوا سياراتهم. لي صديق له ابن في مدرسة خاصة، ولا يستطيع الدفع عنه، عندها أخرجوه من تلك المدرسة. لا أحد يرحم"، قال ماجد بخيبة أمل. "إذا استمر الوضع على هذا النحو، فما الذي سيحدث؟ انفجار".

هذه أقوال تبدو معروفة لآساف أديب، المدير العام لجمعية "معا"، التي تضم عمالاً فلسطينيين. حسب قوله، حصلت الجمعية على سيل من الطلبات في الأشهر الثلاثة الأخيرة. "شخص كتب لي بأنه باع أثاث بيته"، قال. "آخرون مترددون؛ هل يلغون تصاريح العمل في هذه الأثناء من أجل الحصول على أموال التقاعد التي تُقتطع منهم كل شهر، وهي الآن محتجزة في يد إسرائيل (سيتم الإفراج عنها إذا تم إلغاء تصريح العمل). ولكن حتى هذا، ترافقه المخاوف. فمن جهة، هناك من يخافون من التنازل عن تصريح العمل، وخلال أسبوع وشهر سيتم استئناف العمل في إسرائيل. من جهة أخرى، إذا تم استئناف العمل، فسيكون الخوف من خطة مقلصة للعمل تشمل كبار السن أو عدداً قليلاً من العمال. هذا نوع من رهان الروليتا الإسرائيلية".

من عادوا إلى العمل هم العمال الذين يملكون تصاريح عمل في المستوطنات. يدور الحديث في هذه الأثناء عن 9 آلاف عامل فلسطيني (5 آلاف عامل إضافي يعملون في المصانع الحيوية داخل إسرائيل). ماجد وأمثاله يجدون صعوبة في فهم هذا الرقم. "يحضرون عمالاً إلى أماكن بعيدة جداً فيها احتمالية أكبر للاحتكاك. لماذا في المستوطنات نعم، وداخل إسرائيل لا؟ ما المنطق؟"، يتساءل. "في نهاية المطاف، إذا خنقت شخصاً وحبسته، فسيفكر بالإرهاب".

وقف عمل العمال ليس العامل الوحيد للإضرار بالاقتصاد الفلسطيني في الضفة، هكذا تقدر منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. فالاقتصاد الفلسطيني يعاني أيضاً من قيود على حركة الأشخاص والبضائع. وحسب التقديرات، أدت هذه القيود إلى انخفاض 10 في المئة آخر في التشغيل في القطاع الخاص. وقال ماجد: "من يبنون بيوتاً لأنفسهم، مثلاً، أشخاص يعملون في إسرائيل. وإذا لم يجدوا دخلاً فالعمل سيتوقف في الضفة أيضاً". كرة الثلج هذه تؤثر أيضاً على العمال الذين يعملون في "المناطق" [الضفة الغربية].

هذه أقوال تتساوق أيضاً مع موقف جهاز الأمن الإسرائيلي الذي ينسب التدهور في وضع الضفة الاقتصادي لعدة عوامل. أولًا، عدم إدخال العمال؛ فهم لا يكسبون الأموال، وسيشترون بضائع أقل في السوق الفلسطينية. وهذا الوضع يؤدي إلى عدم دخول أموال نقدية إلى منظومة الاقتصاد. ثانياً، الوضع الاقتصادي الصعب للسلطة الفلسطينية نفسها؛ لأن الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالحها، لا تحوّلها إليها. وثمة عوامل أخرى مثل التآكل في أموال التبرعات التي تحصل عليها السلطة في السنوات الأخيرة، وأن مواطني إسرائيل العرب الذين يضخّون أموالاً للاقتصاد الفلسطيني عندما يتسوقون في الضفة، لن يفعلوا ذلك بسبب الوضع الأمني.

في الوقت الحالي، ينجح ماجد في البقاء ورأسه على سطح الماء، ولكن بصعوبة. مشغله الإسرائيلي الذي يعمل عنده منذ 10 سنوات في الزراعة، أرسل له ولعمال آخرين بضعة آلاف من الشواكل على حساب الإجازة والنقاهة. "صديق لي يملك سوبرماركت، يثق بي ويبيعني بالدين مقابل سداده ريثما أملك المال"، قال. في غضون ذلك، اضطر لطلب دين من أبناء العائلة من أجل تمويل الغذاء واحتياجات أساسية أخرى.

ثمة تخوفات من اليوم التالي تبرز عقب فتح الحواجز للعودة إلى العمل، "أخاف العودة للعمل خصوصاً إذا تطلب ذلك العمل في الشارع"، قال أحد العمال، وهو يعزو ذلك للتحريض ضد العمال العرب وخوفاً من أن يتم تشخيصه بالخطأ

كمخرب إذا ارتكب أي خطأ أثناء العمل. محمد أبو زهرة يتفق معه في هذا الشعور. "لقد شاهدت ردوداً قاسية في الشبكات الاجتماعية تجاه العمال الفلسطينيين، الأمر الذي أصابني بخيبة الأمل. الجمهور في إسرائيل جيد ومنفتح، وآمل ألا ينجر إلى الإساءة للعمال الذين بنوا الدولة والذين يمرون بالفحص الأمني"، قال.

* * *

هآرتس: اتهمت "الثلاثي المركزي" لكنها لم تأمر بوقف فوري لإطلاق النار.. إسرائيل: محكمة "نصف سامية"

بقلم جدعون ليفي

رئيس الدولة إسحق هرتسوغ، ووزير الدفاع يوآف غالنت، ووزير الخارجية إسرائيل كاتس، هؤلاء الثلاثة اختارتهم رئيسة محكمة العدل الدولية في لاهاي، جوان دونهيو، من أجل اقتباسهم كدليل على الاشتباه بالتحريض على الإبادة الجماعية في إسرائيل. القاضية لم تقتبس أشخاصاً هامشيين حالمين في اليمين، أو إيتمار بن غفير وأيال غولان، أو جنرالات سابقين مثل غيورا آيلاند (نشر الأوبئة في غزة) أو يئير غولان، رجل السلام وتشخيص العمليات (تجويع غزة). الأمر الثالث الذي أصدرته المحكمة، بتوقيع أهارون براك، يأمر إسرائيل باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع ومعاقبة كل الذين يحرضون علناً على الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة. يبدو أن على إسرائيل التحقيق وربما معاقبة الرئيس والوزيرين، وكان يجب استدعاؤهم إلى الشرطة هذا الصباح. إسرائيل لن تفعل ذلك بالطبع، لكن لا يمكن تجاهل الشكوك التي طرحتها المحكمة تجاه العمق الإسرائيلي.

قرار "لاهاي" نموذج للتفكير الحذر والمدروس. على إسرائيل، التي تنكر وتخدع نفسها، أن "تتنفس الصعداء"، وبل عليها "الابتهاج" في أعقاب القرار. دولة تمثل للمحاكمة من قبل الأمم بسبب الإبادة الجماعية، يجب عليها الخجل وليس الابتهاج. دولة يُتهم رئيسها ووزراؤها بالتحريض على الإبادة الجماعية، عليها أن تضع كيساً على رأسها، وألا تنفعل من إنجاز كبير وهمي حققته. كل إسرائيلي كان يمكنه الانكماش أول أمس على الكرسي بسبب هذا الموقف، ويشعر بخزي وعار كبيرين عند سماع مبررات هذا القرار. هناك إسرائيليون ربما سمعوا للمرة الأولى منذ بداية الحرب عن الذي ارتكبته دولتهم في غزة وما الذي تستمر في تنفيذه. هذه المرة حتى وسائل الإعلام الدعائية في إسرائيل، التي تحميهم وما زالت بكل إخلاص ولم تظهر لهم شيئاً، لا يمكنها أن تهب لمساعدتهم.

أصبح أصعب قليلاً اتهام هذه المحكمة باللاسامية لأنها لم تأمر إسرائيل بوقف الحرب. هذا لم يزعج المراسلة السياسية في أخبار 13، موريا اسرف – فولبرغ، وهي تضع على صدرها خارطة إسرائيل الكاملة، ولم تتنازل للاساميين في لاهاي، واستمرت في تكرار الادعاء بأن المحكمة منافقة، والعالم منافق، وإسرائيل تدير الحرب الأكثر عدالة وأخلاقية في العالم. من يصدق ذلك حتى بعد قرار لاهاي فليتفضل، فليصدق الوهم.

ويجب الانتباه إلى حكمة المحكمة، التي ركزت على التيار الرئيسي في إسرائيل وليس على الهوامش: هرتسوغ رئيس حزب العمل السابق والشخص الأكثر رسمية في البلاد، غالنت الذي منع احتجاج الوسط – يسار إقالته، كاتس الذي دعا أمس إلى تقديم

مدير الأونروا للمحاكمة، لكنه يعتبر معتدلاً نسبياً – هؤلاء هم المتهمون الرئيسيون في التحريض على الإبادة الجماعية. التحريض على إبادة الشعب الفلسطيني ربما اخترعه مئير كهانا، لكنه أصبح ملكاً للجميع تقريباً.

كان الرد التقني لإسرائيل بعد 7 أكتوبر تجاه عقوبة غزة، هو: "هذا شعب كله مسؤول عما حدث" كما قال الرئيس الذي وقع على الصواريخ؛ "أزلت كل العوائق ونحارب ضد حيوانات" قال وزير الدفاع، الذي عندما كان قائد المنطقة الجنوبية أحب القول "يجب تحطيم رأس الأفعى". أو "لن يحصلوا على قطرة مياه أو كهرباء" وفق الدبلوماسي رقم واحد، وزير الخارجية كاتس، عندما كان وزير الطاقة.

تمكن قضاة محكمة العدل الدولية من التمييز بشكل مدهش ما نرفض نحن هنا الاعتراف به، وهو أن مشكلة إسرائيل في التيار الرئيسي فيها وليس الهوامش الحالمة. التيار الرئيسي هو الذي أوصلنا إلى "لاهاي"، وهو الذي حرض على الإبادة الجماعية، بعد أن أقنعت إسرائيل نفسها بسهولة كبيرة أن كل شيء مسموح لها بعد 7 أكتوبر. لحسن الحظ، يبدو أن "لاهاي" تفكر بطريقة مختلفة جداً.

* * *

يديعوت أحرنوت/ كلكليست: إسرائيل بقراءتها "لاهاي": من أصدر أمر الحفاظ على الدليل الشاهد على ارتكاب الإبادة؟

بقلم موشيه غورلي

ابتهاجنا بنتائج محكمة العدل الدولية في لاهاي مبالغ فيه. صحيح أن النتائج كان يمكن أن تكون أسوأ، لكن سرورنا بعدم حدوث الأسوأ، أمر مبالغ فيه. إسرائيل نجحت، بجهود قانونية رائعة، في وقف إصدار أمر بوقف الحرب، وهي اليوم تتفاخر بهذا النجاح يمثل كل شيء، لكن الأمر ليس هكذا.

هذا لأن الحقيقة الأساسية لا يمكن إلغاؤها أو طمسها. فمحكمة العدل الدولية في لاهاي، وهي المؤسسة القضائية الأكثر أهمية في الأمم المتحدة، أصدرت أوامر مؤقتة ضد إسرائيل في إطار دعوى ارتكاب إبادة جماعية، بأغلبية الجميع؛ 15 ضد واحد أو اثنين، حيث انضمت القاضية الأمريكية إلى رأي الأغلبية.

انضمت إسرائيل إلى النادي المشكوك فيه المكون من روسيا والصرب وميانمار، بمجرد إصدار أوامر تدور حول شك قضاة المحكمة واشتباههم وخوفهم بأن إسرائيل قريبة من هذه الأفعال الفظيعة. تكمن خسارة إسرائيل في مجرد القرار بأن للمحكمة صلاحية النظر في الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا. وبهذا، فقد جررنا من ممر الصلاحيات إلى قاعة الجوهر. ومقارنة مع القانون الجنائي العادي، لم ننجح في إبعاد التهمة، ودخلنا إلى ساحة الأدلة. نجحنا في منع إصدار أمر لوقف القتال، لكننا لم ننجح في إلغاء مناقشة الدعوى. أحد الأوامر التي صدرت أول أمس، أمر إسرائيل بالحفاظ وعدم تدمير الأدلة التي قد تشهد على ارتكاب الإبادة الجماعية. من الذي أصدر مثل هذا الأمر؟

في إطار القرار الصادر، تم اقتباس كبار قادة الدولة: الرئيس، ورئيس الحكومة، ووزراء كبار. بعض المهرجين مثل عميحاي إلياهو ونسيم فاتوري وتالي غوتليب، بقوا في الخارج هذه المرة. بهذا المعنى، حصلنا على هدية مهمة قبل اتخاذ القرار الحاسم

في الملف الرئيسي: من الأفضل كم الأفواه. المطلوب من المستشارة القانونية للحكومة التي استيقظت بشكل متأخر جداً، التشدد مع الذين يثرثرون بالتحريض والحث على الإبادة بأنواعها. حتى القاضي الذي عينته إسرائيل، أهارون براك، انضم إلى هذا الأمر.

في هذه الأثناء، الدليل الوحيد على نية إسرائيل ارتكاب إبادة جماعية هو تصريحات القادة الكبار. من العماليق وحتى القنبلة النووية، من التسوية وحتى نفي وجود أشخاص غير مشاركين. انضم براك لرأي الأغلبية في أمرين – أحدهما يدعو إلى الامتناع عن التحريض على الإبادة الجماعية، والآخر يدعو إلى إرسال المساعدات الإنسانية. من غير المستبعد أن براك نجح في إقناع بعض القضاة بالامتناع عن إصدار أمر بوقف القتال مقابل انضمامه لهذين الأمرين. صفقات من هذا النوع سائدة في الهيئات القضائية.

معظم الأوامر التي صدرت ضد إسرائيل هي أوامر عامة وتخضع لتقديراتها، لكن لها أهمية قبل الحسم في القضية النهائية. بهذا المعنى، لم توقف هذه الأوامر إسرائيل عن مواصلة قتالها، لكن ربما تقيده وتخضعه لقواعد القانون الدولي. إذا شئتم، فإنها ساهمت هنا في تعزيز "تقنين" الحرب. خط دفاع إسرائيل الأساسي أنها ليست بحاجة إلى هذا التذكير، لأنها تحرص على قوانين الحرب: استخدام القوة طبقاً للمراقبة القضائية، وممرات التزويد الإنسانية وبالطبع نفي الأعمال التي يعتبرها الميثاق نية للإبادة الجماعية والعرقية أو الدينية، أو جزء منها. الوضع الإسرائيلي حظي بذكر هامشي فقط: دعوة القضاة لإطلاق سراح المخطوفين. لهذه الدعوة أهمية لإسرائيل في حالة أرادت ربط واشتراط التزامها بإطلاق سراح المخطوفين. بالطبع، الأمر الأهم هو الأمر الذي لم يصدر، الأمر بوقف القتال، الأمر الذي يعزز ادعاء إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس وبشرعية ردها على المذبحة التي ارتكبت ضد مواطنها واختطافهم.

* * *

يديعوت أحرونوت: إسرائيل بعد قرار "لاهاي": تنفسنا الصعداء.. وسنستمر في حربنا

بقلم ايتمار آيخنر

كان التخوف الأكبر لدى إسرائيل هو أن تصدر محكمة العدل الدولية أمراً لوقف القتال، لكنه تخوف تبدد. وما إن تبدد حتى باتت كل خطوة أو أمر تصدره المحكمة أقل قلقاً بكثير، وكلها تقع في نطاق المعقول وفق نظرة إسرائيل؛ لأننا تعهدنا تجاه الولايات المتحدة وأهم حلفائنا (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) بالعمل حسب قواعد القانون الإنساني الدولي. وعلى أي حال، تغيرت طبيعة القتال بشكل يسمح الآن بإدخال مساعدات إنسانية للسكان. وترى إسرائيل في هذا تنفساً للصعداء.

الاستعداد الإسرائيلي للبحث في لاهاي أثبت نفسه، وتصدرت هيئة الأمن القومي في الشهر الأخير طاقماً متعدد الوزارات لإعداد المعركة القانونية – السياسية ضد دعوى جنوب إفريقيا. وقرر الطاقم برئاسة رئيس الهيئة تساحي هنغبي المشاركة في البحث الذي تقرر في المحكمة وعدم مقاطعته؛ إضافة قاض إسرائيلي إلى الهيئة هو القاضي اهرون باراك؛ التوجه إلى شخصيات ذات سمعة في مجال القانون الدولي لتمثيل إسرائيل في البحث، وعلى رأسهم البروفيسور مالكون شو.

النتيجة إيجابية حتى الآن: رغم الأقوال المثيرة للحفيظة من المحكمة، والتي استندت إلى تقارير مغرضة لسلطات الأمم المتحدة، لم تكن إسرائيل مطالبة بوقف أعمالها في غزة لتحقيق أهداف الحرب، وعلى رأسها إبادة حماس وإعادة المخطوفين. هذه ضربة شديدة لحماس التي علقت آمالاً بالإجراء القضائي كمخرج أخير.

وقالت مصادر سياسية رفيعة المستوى: "قد يكون هذا هو أفضل ما يمكننا تلقيه، إذ فشلت جنوب إفريقيا في محاولة وقف الحرب. هذه مطالب ملزمة بها إسرائيل على أي حال، ولا شيء عملياً فيها. سيستمر القتال كالمعتاد".

ستحترم إسرائيل قرار المحكمة، لأنها ترى الآن أنها تحترمها. في اللحظة التي تضم أوامر احترازية كهذه، مع مطالبة إسرائيل برفع تقرير إلى المحكمة بعد شهر عن كيفية تنفيذها للأوامر، فهذا يعني أننا نملك زمناً غير قصير لمواصلة العمل وتحقيق إنجازات أمنية لدولة إسرائيل. فنحن نعرف أنه لا يمكننا فعل هذا إلى الأبد. لذا، يمكن القول إننا نملك شهراً – شهرين آخرين لننهي المهمة في الجانبين: الأول تصفية قادة حماس وقدرات حماس، والثاني تحرير المخطوفين. ولأننا أُعفينا من الأسوأ، فهذا الإنجاز الأهم. فالطرف الآخر يدعي النصر، لأن المحكمة في واقع الأمر اعترفت بإمكانية وشرعية البحث في مسألة ما إذا كنا نقوم بإبادة جماعية أم لا. لكن من جهة أخرى، هذا نصر ليس له معنى؛ لأن المحكمة لا تمنع إسرائيل من أعمالها بأي شكل. جنوب إفريقيا فازت من ناحية تصريحية، لكن عملياً فزنا، بلا شك.

لا ينبغي التباهي بالإنجاز أكثر مما ينبغي؛ فإن جرنا إلى محكمة لاهاي (والتي أقيمت بتأييد من إسرائيل بعد المحرقة) بل ومن دولة فاسدة كجنوب إفريقيا، متماهية مع إيران وحماس، فهذا وحده ضرر إعلامي جسيم سيرافقنا لسنوات. حتى مع وجود احتمال طفيف بأن تثبت جنوب إفريقيا أن إسرائيل ارتكبت جريمة إبادة شعب، فقد نجحت بما لم تنجح فيه حركة الـ "بي.دي.اس" لعشرات السنين. بالمناسبة، من ساهم في هذا الوضع هم وزراء اليمين وتصريحاهم غير المسؤولة.

ما الذي قررته المحكمة في واقع الأمر؟ أصدرت المحكمة الدولية عملياً ستة أوامر أو تدابير مؤقتة، بينما طلبت جنوب إفريقيا تسعة. وحسب الأوامر، إسرائيل مطالبة باتخاذ كل الإجراءات لمنع الإبادة الجماعية، بضمانها (إسرائيل) بشكل فاعل وفوري عدم ارتكاب جيشها إبادة جماعي، واتخاذها كل الإجراءات لمنع وتعاقب التحريض على الإبادة الجماعية؛ (أيد هذا البند مندوبنا أهرون باراك أيضاً، لكن المستشارة القانونية أعلنت بأنها تفحص مثل هذه التصريحات. ليس معقولاً أن تكون هذه قد تجاوزت المستوى الأعلى لموضوع حرية التعبير، خصوصاً لمنتخبي الجمهور الذين يتمتعون بحصانة جوهرية)؛ وأن تقوم إسرائيل بأعمال فورية وفاعلة للسماح بالخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للسكان الفلسطينيين في غزة. أيد أهرون باراك هذا أيضاً. وعملياً، تستقبل إسرائيل هذه الخطوة بالترحاب؛ كما أن على إسرائيل اتخاذ إجراءات فاعلة لمنع التدمير وتضمن حفظ أدلة تتعلق بالاتهامات في الإبادة الجماعية. وفي النهاية، أن ترفع إسرائيل تقريراً إلى المحكمة عن كل الإجراءات التي وردت في الأمر في غضون شهر.

مشاركة أهرون باراك بصفته قاضياً عن دولة إسرائيل، أنقذت شرفها، فالرجل كبير القضائيين الإسرائيليين، وعبقري قضائي على المستوى الدولي أيضاً، وأقواله ساهمت في سمعة إسرائيل الطيبة. لا مشكلة في انضمامه إلى بعض الخطوات؛ فهو وإن كان ممثلاً للدولة، لكن له تفكراً مستقبلياً. ثانياً، نعمل منذ الآن على أي حال أو نعتزم العمل وفقاً لهذه الخطوات.

لم يكن باراك مطالباً بأن يكون مؤيداً أعمى لسياسة الحكومة. ما ينبغي له أن يفعله هو تمثيل العدل وموقف إسرائيل. عندما يتحدث عن المحرقة ويقول إنه الوحيد من بين القضاة الذي شهد محرقة، فإن لهذا وزناً أخلاقياً هائلاً. حضوره وحكمته أثرا إيجاباً على القرار العام للمحكمة. وإذا كان بوسعنا القول إن القرار لا يضر دولة إسرائيل، فهذا كثيراً جداً بفضله.

* * *

غالانت: "نتفاوض من أجل إطلاق سراح الرهائن... لا يمكن إنهاء الحرب إلا بالضربة القاضية"

ترجمة: موقع عرب 48

اعتبر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن المفاوضات التي تجريها الحكومة الإسرائيلية "من أجل إطلاق سراح الرهائن" في إشارة إلى الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، تأتي "بفضل" العمليات العسكرية لجيش الاحتلال في قطاع غزة المحاصر، مشددا على أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لن تنتهي إلا بـ"الضربة القاضية."

جاءت هذه التصريحات خلال زيارة التقى خلالها غالانت عناصر اللواء 11 (لواء مشاة احتياطي) الذين غادروا قطاع غزة المحاصر قبل أيام، في جولة ميدانية أجراها بمشاركة قائد الفرقة 99، باراك حيرام، وقائد اللواء نداف ميسلس، بحسب ما جاء في بيان صدر عن وزارة الأمن الإسرائيلية، مساء اليوم، الأحد.

وبحسب البيان، فإن الجنود والقادة استعرضوا أمام غالانت "أنشطة اللواء في إطار العملية البرية في الشجاعية غرب مدينة غزة وفي مخيمات المناطق الوسطى لقطاع غزة"، وادعى أن "الإرهابيين في غزة يستسلمون فوق وتحت الأرض، ويزودوننا بمعلومات حساسة حول حماس"، وفقا لتعبيره.

وقال غالانت "تابعت أنشطة اللواء في كافة مراحل الحرب في الجانب الغربي في الشجاعية وفي مخيمات المناطق الوسطى وفي مناطق أخرى. بفضل ما فعلتم وتفعلون، نجري هذه الأيام عملية تفاوض من أجل إطلاق سراح الرهائن، الإرهابيون الذين يستمتعون بالسيارات الفاخرة والطائرات والفنادق يحاولون تشديد مواقفهم."

واستدرك قائلا: "أما أولئك الموجودون في الميدان تعرفون جيدًا ما يحدث لهم: مئات الإرهابيين يستسلمون، الآلاف يُقتلون، مستودعات الأسلحة تُدمر، الإرهابيون يستسلمون اليوم وأمس فوق الأرض وتحت الأرض، هذه الأمور ليست مفهومة ضمنا"، وتابع "هذه الحرب لا يمكن أن تنتهي بالنقاط، بل بالضربة القاضية فقط." وأضاف "يجب أن نقضي على حماس إذا أردنا أن نعيش في هذا المكان. على كل إرهابي داخل دائرة نصف قطرها مئات الكيلومترات من دولة إسرائيل، أن يعرف أن هناك نتيجة واحدة فقط لارتكاب عمل من هذا النوع (في إشارة إلى هجوم 7 أكتوبر) وهي القضاء على القدرة العسكرية والسلطوية لحركة حماس."

وتابع "طالما لدينا مختطفون في قطاع غزة، ليس لدينا أي حق أخلاقي في التوقف عن البحث عن النساء والأطفال والجنود الموجودين هناك - علينا أن نواصل حتى النهاية. البحث والعمل لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة عملياتية فقط؛ هذا يعني أيضًا

أن أولئك الموجودين على الطرف الآخر على استعداد للتحدث إلينا." وأضاف "هذا هو الفرق بين الوضع الذي كنا عليه قبل سنوات والوضع الراهن، لقد أعدنا 110 رهائن إلى أراضي إسرائيل من خلال المفاوضات، نتيجة لأن الطرف الآخر بحاجة إلى التهدئة وإلى التوقف عن القضاء عليه؛ والنتيجة هي أن العدو بات مستعدا للتحدث معنا. ولذلك فإننا سوف نواصل ونكثف هذا الضغط (العسكري)."

وفي وقت سابق، أفادت تقارير إسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي سحب اللوائيين 4 و5 15احتياط من قطاع غزة بعد انتهاء مهمتهما. والسبت، أعلن الجيش الإسرائيلي سحب الكتيبة 7107 هندسة قتالية من غزة، ومنتصف كانون الثاني/ يناير الجاري، سحب الفرقة 36، وهي واحدة من 4 فرق عسكرية دفع بها في الحرب على غزة.

* * *

هنغبي: الأنفاق غير الإستراتيجية في غزة لن تدمر خلال الحرب

قال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، إن إسرائيل لن تتعامل في هذه المرحلة من حربها على قطاع غزة مع الأنفاق التي وصفها بـ"غير الإستراتيجية"، بحسب ما أوردت قناة 12 الإسرائيلية، مساء الأحد.

يأتي ذلك في أعقاب التقرير الذي أوردته صحيفة "وول ستريت جورنال" وأفاد بأن 80% من أنفاق حركة حماس لا تزال سليمة بالرغم من الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وفي جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست، قال هنغبي إن إسرائيل ستكتفي في هذه المرحلة بتدمير أنفاق فصائل المقاومة في قطاع غزة التي وصفها بـ"الإستراتيجية." وأضاف أنه بعد الحرب "الجهة التي ستدير قطاع غزة هي التي ستدمر شبكة أنفاق" المقاومة، مشددا على أن جيش الاحتلال "دمّر بالفعل الأنفاق الإستراتيجية" في المناطق التي سيطر عليها.

وقال هنغبي إن "تدمير شبكة الأنفاق بالكامل في غزة لن يحدث إلا في المرحلة التي تلي حل حماس. أي بعد تطهير القطاع من التطرف"، وأضاف "هناك العديد من الأنفاق الأخرى، التي لم يتم تعريفها على أنها إستراتيجية." وتابع "تستخدم هذه الأنفاق للقتال؛ وخلال مراحل الحرب، لا توجد حاجة تدفع الجيش الإسرائيلي إلى التعامل مع هذه الأنفاق."

واعتبر أنه في اليوم التالي للحرب فإن "أي جهة تقبل مسؤولية إدارة القطاع، ستكون ملزمة بنزع السلاح، وهذا يشمل بالطبع تدمير جميع المواقع تحت الأرض."

وبحسب القناة 12، فإن "إجابة هنغبي أثارت استياء أعضاء اللجنة في ظل الشكوك التي طرحوها حول دوافع ورغبة الجهة التي ستدير قطاع غزة في اليوم التالي للحرب في معالجة مسألة الأنفاق." وشدد هنغبي على أن الاحتلال سيدمر "كافة الأنفاق الإستراتيجية في قطاع غزة خلال الحرب"، وقال إن الاحتلال عمل بالفعل على "تدمير جميع الأنفاق الإستراتيجية في شمالي القطاع ومدينة غزة وفي مخيمات اللاجئين وسط القطاع."

وأكد أن جيش الاحتلال سيدمر خلال الأيام المقبلة "الأنفاق الإستراتيجية في خانيونس ورفح ودير البلح." وتشير تقديرات جيش الاحتلال الإسرائيلي، بحسب القناة 12، إلى أنه "في أعقاب استكمال عملية تطويق خانيونس، الأسبوع الماضي، فإن عملية السيطرة على المدينة لن تستغرق سوى بضعة أيام."

وفي وقت سابق اليوم، نقلت "وول ستريت جورنال" عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين قولهم إن ما بين 20 إلى 40% من أنفاق حماس تضررت أو أصبحت غير صالحة للعمل، معظمها في شمال غزة. وأشارت الصحيفة إلى امتلاك إسرائيل وحدات هندسية متخصصة تضم مهندسين مدربين على تدمير الأنفاق، وليس البحث عن الرهائن وكبار قادة حماس. وتولي إسرائيل أهمية كبيرة للقضاء على أنفاق حماس في غزة، وذلك لإلقاء القبض على قادة الحركة في القطاع، وتحرير المحتجزين لدى فصائل المقاومة في غزة. ويؤكد مسؤولون سابقون ومحللون عسكريون في إسرائيل، على أن أية عملية محتملة تستهدف الأنفاق التي يتواجد فيها رئيس حركة حماس في غزة، يحيى السنوار، تعرض حياة الرهائن للخطر. وشددت الصحيفة الأميركية على أن إسرائيل مضطرة للاختيار بين تنفيذ ضربة تستهدف السنوار أو إجراء مباحثات لتحرير الأسرى.

وعلى صلة، وخلصوا إلى أن عددًا كبيرًا من الأسلحة التي استخدمتها حماس في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر مصدرها الجيش الإسرائيلي. وبحسب التقارير، فإن ذخيرة استخدمها جيش الاحتلال لمهاجمة مواقع لفصائل المقاومة في قطاع غزة ولم تنفجر، في جولات مواجهة سابقة، عملت فصائل المقاومة على معالجتها، واستخدامها خلال هجوم 7 أكتوبر والحرب على القطاع.

* * *

كاتب إسرائيلي: مضطرون للموافقة على صفقة لإنهاء الحرب في غزة

ترجمة: موقع عربي21

قال الكاتب الاسرائيلي شمعون شيفر، في مقال نشره امس الأحد، بصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية،، إنّ تل أبيب مضطرة في هذا الوقت للموافقة على صفقة لإنهاء حربها في قطاع غزة، مشيراً إلى أنه سيتم استئناف المفاوضات بهذا الشأن خلال هذا الأسبوع. وذكر أن "هناك مفاوضات أخرى تجري خلف الكواليس، حول اليوم التالي للحرب، وكيفية الخروج من هذه المعركة التي استنفدت عمليا."

وتابع قائلاً: "في هذه اللحظة، يبدو أننا سنضطر للموافقة على صفقة في إطارها نوقف القتال، ونسمح بعودة الغزيين إلى بيوتهم، ويتمكن الجيش الإسرائيلي من البقاء في مناطق متفق عليها، ويشارك السعوديون بقوة في إعمار قطاع غزة، وتطبيق علاقاتهم مع تل أبيب." ولفت إلى أن الصفقة ستشمل الإفراج عن آلاف الفلسطينيين الأسرى، مقابل تحرير الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة في غزة. وشدد شيفر على أنه أمام هذا السيناريو، فإنه علينا المطالبة بتقديم موعد الانتخابات، لضمان تقديم نتنياهو عصبته إلى "محكمة الناخب." وأضاف أن الإسرائيليين أدوا مهمتهم التي خصصها لهم نتنياهو، المتمثلة في دعم القتال بغزة، وجاء دورهم الآن لقول كلمتهم في الانتخابات.

* * *

عودة حماس شمالي غزة تثير قلق الاحتلال.. "تآكل إنجازات الجيش الإسرائيلي"

قالت صحيفة" معاريف "العبرية، إن عودة نشاط حماس في المناطق التي سبق أن دخلها جيش الاحتلال الإسرائيلي في شمال قطاع غزة" يثير قلقاً في إسرائيل." وأضافت الصحيفة، "أن عناصر مرتبطة بحركة حماس فرضت سيطرتها المدنية في مناطق شمال غزة، ما يؤدي إلى "تآكل إنجازات إسرائيل، وزيادة النشاط العسكري هناك قريبا." وذكرت الصحيفة أنه "في نهاية الأسبوع الجاري، كانت هناك زيادة نسبية في عدد عمليات إطلاق الصواريخ من المناطق التي سيطر الجيش الإسرائيلي عليها بالفعل، قبل أن يسحب قواته منها." وتابعت بأن "ذلك يرجع إلى حقيقة أن عناصر حماس الذين ما زالوا في المنطقة أصبحوا أقل خوفا من العمل تحت غطاء الطقس العاصف." واستدركت بأن "المؤسسة الأمنية منزعجة من الديناميكيات السلبية التي قد تتطور في هذه المناطق."

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمنيين قولهم، "إن الوضع الحالي بشمال قطاع غزة يصب في مصلحة حماس، ويؤدي إلى تآكل إنجازات الجيش الإسرائيلي في القتال شمال القطاع." وفشل الاحتلال في تحقيق أي من أهدافه من الحرب على قطاع غزة عموما، ومناطق الشمال خصوصا، حيث قصفت المقاومة عدة مرات الأراضي المحتلة برشقات صاروخية من تلك المناطق.

ودوّت صفارات الإنذار في مستوطنات غلاف غزة صباح الأحد، بعد مرور 114 يوما على الحرب. ولم تعلن "القسام" أو سلطات الاحتلال عن تسجيل رشقات صاروخية جديدة، برغم استمرار دوي صفارات الإنذار منذ صباح الأحد وكانت كتائب القسام قصفت "تل أبيب" في الثامن من كانون ثان/ يناير الجاري برشقة صاروخية كبيرة.

ودخل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الأحد يومه الـ114، مع ارتفاع عدد الشهداء إلى أكثر من 26 ألفا، إضافة إلى عشرات آلاف الجرحى. وقالت وزارة الصحة في غزة، إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 19 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة ارتقى فيها 165 شهيدا، وأصيب 290، خلال الـ 24 ساعة الماضية. وتابعت بأنه "ما زال عدد من الضحايا تحت الركام، وفي الطرقات، في الوقت الذي يمنع الاحتلال فيه وصول طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إلى الضحايا."

وبحسب وزارة الصحة، فإن أحدث إحصائية لعدد الشهداء هي 26 ألفا و422، إضافة إلى أكثر من 65 ألف جريح منذ بدء العدوان على قطاع غزة.

* * *

وزير إسرائيلي يتحدث عن "حكومة عسكرية" لإدارة قطاع غزة

تحدث وزير إسرائيلي بحكومة الاحتلال، عن ما وصفها" حكومة عسكرية"، لإدارة قطاع غزة عقب الإطاحة بحركة حماس من الحكم. وقال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إنه "ستكون هناك حكومة عسكرية في قطاع غزة، وستكون مسؤولة عن الشؤون المدنية"، وفق ما أوردته القناة الـ12 العبرية. وأضاف سموتريتش أن "غزة ستشهد حكومة عسكرية تتولى مسؤولية الملفات والقضايا المدنية في القطاع"، دون ذكر أي تفاصيل إضافية حول هذا السيناريو.

وشدد وزير مالية حكومة الاحتلال على أن "من يتعهد باستعادة جميع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين من غزة أحياء، يكذب." وفي تصريحات سابقة، طالب سموتريتش بفرض تل أبيب سيطرتها على قطاع غزة عسكريا ومدنياً، عقب القضاء على حركة حماس وهزيمتها.

* * *

"حماقة سياسية".. "مؤتمر النصر" في إسرائيل يثير الانتقادات

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

تعرض "مؤتمر النصر" الداعي إلى الاستيطان في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والذي نظمه حزب "القوة اليهودية" اليميني المتطرف بزعامة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، لحملة انتقادات.

وانتقد غادي آيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق وعضو مجلس الحرب الحالي، مشاركة وزراء الائتلاف وأعضاء الكنيست في "مؤتمر النصر"، قائلا إن مشاركتهم تظهر أنهم "لم يتعلموا شيئا من أحداث العام الماضي، حول أهمية الإجراءات ذات الإجماع الوطني الواسع والتضامن في المجتمع الإسرائيلي." وأشار إلى أنه "بينما يقاتل جنود الجيش الإسرائيلي في حرب ظالمة لا عدالة فيها وبينما نختار البحث عن الأهداف المشتركة المتمثلة في إعادة الرهائن وهزيمة حماس، يجد آخرون الوقت لحدث يقسم المجتمع الإسرائيلي ويزيد من انعدام الثقة الحالي في الحكومة وممثليها، وفوق كل شيء يزيد من حدة الانقسام حول الهدف الأوحد."

بدوره، قال زعيم المعارضة في إسرائيل يائير لابيد: "هذا يسبب ضررا دوليا على إسرائيل، وضررا لصفقة تبادل أسرى محتملة، هذا المؤتمر يعرض جنود الجيش الإسرائيلي للخطر." واعتبر أن "تنظيم المؤتمر عبارة عن عدم مسؤولية فظيعة، (رئيس الوزراء بنيامين) نتنياهو غير مؤهل، وهذه الحكومة غير مؤهلة"، مشددا على أن حكومة نتنياهو هي الأكثر ضررا في تاريخ البلاد." وأضاف: "المؤتمر الاستيطاني لحزب عوتسما يهوديت مع العديد من الوزراء من حزب الليكود، هو وصمة عار لنتنياهو وللحزب الذي كان ذات يوم في قلب المعسكر الوطني، وهو الآن يتخلف بلا حول ولا قوة وراء المتطرفين."

من جهته، اعتبر اللواء السابق في الجيش الإسرائيلي يائير غولان هذا الصباح، أن "هذا المؤتمر مثير للغضب لا مثيل له. بينما تنهار العائلات الثكلى من الحزن، وأهالي المختطفين لا يعرفون مصير أبنائهم.. وبينما يقاتل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بشجاعة وبطولة داخل قطاع غزة، وجد هؤلاء الناس الوقت للاحتفال." وقال إنه "ببساطة أمر مشين، وأولئك الذين يتحدثون حقا عن وحدة إسرائيل وأننا سننتصر معا، ليس هكذا لا تنتصرون معا، هكذا تضعفون جيش الدفاع الإسرائيلي وتضعفون دولة إسرائيل"، مضيفا: "هذه حماقة سياسية وأمنية. إن دولة إسرائيل تحتاج هذه الأيام إلى دعم دول المنطقة، والدعم الهائل من الولايات المتحدة، وما يفعله هؤلاء الأشخاص هو أمر غير مقبول."

أما نائب رئيس الكنيست عضو الكنيست نسيم فاتوري، الذي شارك في المؤتمر، فقال: "لقد كنت حاضرا في المؤتمر، وخلال مرحلة الرقص غادرت. لم أقم بتنظيم المؤتمر ولم أحدد موعده"، معتبرا أنه "بدون أن نأخذ أراضي من قطاع غزة، لن يكون هناك نصر. أنا أؤيد الاستيطان في المستوطنات الثلاث شمال قطاع غزة. أما فيما يتعلق بالخطة وكيف ستكون في جوهرها حتى النقطة الأخيرة، فلم نصل إلى ذلك بالخطط التنفيذية."

وكان حزب "القوة اليهودية" نظم مساء أمس الأحد، مؤتمرا بعنوان "مؤتمر النصر"، للترويج لإعادة الاستيطان في قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية، بمشاركة وزراء ونواب الكنيست.

* * *

غانتس في اجتماع مغلق: هذه الحرب يمكن أن تستمر لجيل كامل

كشف الوزير وعضو حكومة الحرب بني غانتس في اجتماع مغلق عن أولويات القتال، وقال إن هذه الحرب يمكن أن تستمر عاما أو عشر سنوات أو حتى جيل كامل. واضاف خلال اجتماعه بمستوطني غلاف غزة،" هناك وقت لتدمير حماس.. الآن هذه هي الأولوية." وأضاف أن "الإزالة الكاملة للتهديد ستستغرق وقتا، على أمل أن ينعم الأمن النسبي بالصيف، وسنصل قريبا إلى رفح."

بمعنى آخر، بحسب غانتس، فإن المرحلة التالية من القتال قد تم تحديدها بالفعل، وما علينا سوى انتظار التوقيت النهائي.

* * *

قناة إسرائيلية: الجيش سحب لواءين من القطاع بعد أشهر من القتال

افادت قناة "كان"، التابعة لهيئة البث الرسمية، الأحد 28 يناير/كانون الثاني 2024، بأن الجيش الإسرائيلي سحب لوائَي 4 و55 احتياط من قطاع غزة بعد انتهاء مهمتهما، وذلك في أحدث حلقة من عمليات مماثلة بدأت أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي. وقالت قناة "كان" إنه في إطار تقليص قوات الاحتياط بغزة، سحب الجيش اللواءين 4 (كرياتي) و55، بعد انتهاء مهمتهما في القطاع. وأوضحت أن لواء الاحتياط "كرياتي" غادر الليلة الماضية جنوب غزة، بعد أن شارك الآلاف من مقاتليه في معارك ضارية ضد حركة "حماس" شمالي وشرقي مدينة خان يونس جنوبي القطاع. وبحسب هيئة البث الرسمية فإن اللواء 55 هو لواء مظليين، يُعرف باسم "رأس الرمح"، ويتألف من خمس كتائب.

وحتى الساعة 11:25 "ت.غ" لم تعقب حركة "حماس" على ما أعلنته القناة العبرية.

الكتيبة 7107

والسبت، أعلن الجيش الإسرائيلي سحب الكتيبة 7107 هندسة قتالية من غزة، بعد أشهر من المشاركة في القتال. وتعد كتيبة 7107 إحدى كتائب الهندسة القتالية التابعة لقوات الاحتياط، وقد شاركت في القتال شمالي قطاع غزة، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية. وجاء الإعلان عن سحبها تزامناً مع تقارير بوسائل إعلام إسرائيلية تفيد باستعداد الجيش لتقليل عدد قواته في شمال القطاع.

ومنتصف يناير/كانون الثاني الجاري، سحب الجيش الفرقة 36، وهي واحدة من 4 فرق عسكرية دفع بها في الحرب على غزة. كما سحب في أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي، الكتيبة 13 في لواء غولاني (أحد ألوية النخبة)، بعد تكبدها خسائر فادحة في معارك حي الشجاعية شرقي مدينة غزة. ولا تتوفر معلومة بشأن عدد وطبيعة القوات الإسرائيلية الموجودة حالياً في غزة، حيث تدور معارك برية منذ 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

* * *

كتلة "عربية" في الكنيست تقدم اقتراحا لحجب الثقة عن حكومة نتنياهو

أعلنت كتلة الجبهة والعربية للتغيير في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان)، أنها ستقدم، الإثنين، اقتراحا لحجب الثقة عن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، يدعو لإنهاء الحرب على قطاع غزة. وقالت الكتلة، في بيان، الأحد، إنها "ستقدم، غدا الإثنين 29 يناير، اقتراحا لحجب الثقة عن الحكومة" يدعو لإنهاء الحرب، وإبرام صفقة تبادل أسرى وإطلاق مسار سياسي نحو عملية سلام. وجاء في المقترح: "حكومة الحرب تجلب دمارا يؤدي الى سفك دماء آلاف القتلى من الإسرائيليين والفلسطينيين، فيما ترفض الحكومة وضع أي أفقٍ سياسي لاتفاقية السلام، لأنها تخوض معركة بقاء سياسي، مرهون بمواصلة الحرب في غزة"، بحسب البيان. وشدد البيان، على أن مطلب الكتلة "إنهاء الحرب فورًا."

وورد في الاقتراح أيضا: "حكومة نتنياهو تمنع التوصل إلى أي اتفاق لإعادة الرهائن والمحتجزين ضمن عملية تبادل الأسرى، لأن استمرار الحرب يساهم في بقائها، فيما أن الثمن هو حياة الرهائن وحياة الشعبين." وشدد الاقتراح، على أنه "لا بديل عن إنهاء الحرب لإطلاق مسار سياسي جدي يفضي إلى إبرام عملية سلام عادل." وتتطلب عملية سحب الثقة تصويت أغلبية 61 على الأقل من أعضاء الكنيست على الاقتراح. ويحظى الائتلاف الحكومي بقيادة نتنياهو بأغلبية 64 مقعدا داخل الكنيست، ما يجعل من الصعوبة تمرير المقترح.

وبوتيرة متكررة، تشهد إسرائيل تحركات سياسية مطالبة بتغيير حكومة بنيامين نتنياهو لـ "فشلها في إدارة الحرب على غزة"، سواء بالدعوة لانتخابات مبكرة أو حجب الثقة عن حكومة الائتلاف اليمينية الحالية التي تواجه احتمالات التصدع جراء الخلافات داخلها. والجمعة، قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية إن مسؤولين أمنيين ومدنيين إسرائيليين سابقين، دعوا في رسالة مفتوحة إلى عزل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بسبب "الفشل" في الحرب على غزة.

* * *

يديعوت: الجيش الإسرائيلي يواجه مقاومة شديدة في خانيونس

ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أمس الأحد، أن العملية البرية في خانيونس تصبح في هذه الأيام أطول من تلك التي تمت في شمال قطاع غزة، في المرحلة الأولى من الحرب، مشيرة إلى أن الجيش الإسرائيلي يواجه مقاومة شديدة. وزعمت الصحيفة العبرية أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل أكثر من 400 مقاوم غرب خانيونس خلال أقل من أسبوع من العملية العسكرية في محيط مخيم اللاجئين الذي يقوم بتطويقه. وأضافت بأن جزءاً من القوات، مثل جنود لواء "جفعاتي" والمظليين واللواء 7 التابع للمدرعات، والتي تحاصر المخيم من ثلاث جهات مختلفة، مستمر في القتال، "في أراضي عدو"، على حد تعبير الصحيفة، منذ فترة لم يحدث مثلها في أي حرب، بأن بقيت فيها القوات كل هذه المدة.

وأشار التقرير إلى أن جنود الاحتلال الإسرائيلي يحاولون الوصول إلى قيادات في حركة حماس وإلى المحتجزين الإسرائيليين في القطاع، وسط اعتقاد بوجودهم في منطقة خانيونس.

وذكرت الصحيفة أن قوات الفرقة 98 في الجيش الإسرائيلي تمنع عودة سكان غزة إلى شمال القطاع وتقوم بإبعادهم وتفريقهم من خلال عمليات إطلاق نار ووسائل تُستخدم لتفريق المظاهرات. وتراجعت هذه المحاولات إلى حد ما في الأيام الأخيرة، لكنها قد تعود بحسب التقديرات الإسرائيلية.

وكثف الاحتلال الإسرائيلي غاراته الوحشية على مدينة خانيونس، مع دخول الحرب يومها الـ114، وسط ارتفاع مطرد في أعداد الضحايا من المدنيين والأطفال والنساء في ظل كثرة النازحين في مناطق حدد جيش الاحتلال مسبقاً أنها آمنة لكنه عاد واستهدفها بشكل ممنهج.

* * *